

منیه المصلی و غنیۃ المبتدی

کریه قدیه مکاتب اسلامیہ مطبعہ سندھ
[طبع اول نمبر]

۱۳۰۳

❦ منية المصلی وغنیة المبتدی ❦

(مکاتب رشديه ايجون طبع اولنمشدر)



کريد قنديه مکاتب اسلاميه مطبعه سينده طبع اولنمشدر

في شواله سنه ۱۳۰۳



منية المصلي

* بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ *

الحمد لله رب العالمين * والصلاة والسلام على رسوله محمد
 وآله اجمعين * اعلوا وفقكم الله وأبانا أن انواع العلوم
 كثيرة واهم الانواع بالتحصيل مسائل الصلاة * فلما
 رأيت رغبة المقتسين في تحصيلها * التفتت ما كنت
 وقوعه وما لا بد لهم منه من مصنفات المتقدمين * ومن
 مختارات المتأخرين * نحو الهداية والمحيط وشرح
 الاسيحياني والغنية والمنطق والندخيرة وفتاوى
 قاضيخان وجامعه وسميته (منية المصلي وغنية
 المبتدئ) واسأل الله أن يجعل ما اعتمدته خالصا لوجهه *
 ومكفرا للتكفير ذنوبي بفضل * وان يغفر لي ولو الذي
 ولا أستأذي * وهو الموفق للسداد * ومنه الهداية

والرشاد (كتاب الطهارة للصلوة) أعلم بان الصلوة
 فرضة ثالثة بالكتاب والسنة واجماع الامة (اما الكتاب
 فمنه تعالى اقيموا الصلوة وقوله تعالى وقوموا لله قانتين
 وقوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى
 وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون
 وله الحمد في السموات والارض وعشيا وحين تظهرون
 وقوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا
 (واما السنة فاروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 قال نبي الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا
 رسول الله واقام الصلوة وايتاء الزكوة وصوم شهر
 رمضان وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وقوله عليه
 السلام لكل شيء علم وعلم الايمان الصلوة وقوله عليه
 السلام الصلوة عماد الدين فمن اقامها فقد اقام الدين
 ومن تركها فقد هدم الدين وقوله عليه الصلوة والسلام
 خمس صلوات افترضهن الله تعالى على العباد من احسن
 وضوء هن وضلنهن لوقت هن وآت هن زكوة هن
 وسجود هن وخشوع هن كان له على الله عهد ان يغفر له
 وقوله عليه السلام الفرق بين العبد وبين الكافر
 ترك الصلوة (واما اجماع الامة فان الامة قد اجتمعت
 من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم على فرضية

الصلوة من غير تكبر ولا منازعة وكان ذلك اجاباً
 واجماع المسلمين حجة أى دليل وشاهد صدق لقوله عليه
 السلام لا تجتمع امتي على الضلالة فان اجتمعت امتي
 على الضلالة فانا برئ منهم وهم برآء مني (ثم اعلم بان
 للصلوة شرايط قبلها وشرائط واركنا وواجبات وسنن
 وآداب وكراميه ومناهي فيها (اما الشرايط فستة الطهارة
 من الحدث والطهارة من الحيضة وسر العورة واستقبال
 القبلة والوقت والتب (اما الطهارة من الحدث فلا غسال
 والوضوء عند وجود الماء والقدرة عليه وعندئذ منهما
 التيمم ولكل منهما قرائض وسنن وآداب ومناهي (اما
 فرائض الوضوء فاربعة قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى
 المرافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين
 والمرقان والكعبان تدخلان في فرض الغسل وكذا
 ما بين العذار والاذن يجب غسله خلافاً لما في بعض
 رحمه الله والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية وهو
 ربع الرأس عندنا لما روي عن النبي صلى الله عليه
 وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى سباطة قوم فقال وتوضأ
 ومسح على ناصيته وحقيقته (واما سننه) فغسل اليدين
 قبل ادخالهما الاناء الى الرسغ ثلاثاً وتسمية الله تعالى

فِي ابْتِدَاءِ الْوُضوءِ وَالْأَصْحَحُ أَنَّهُ يُسَمَّى مَرَّتَيْنِ مَرَّةً قَبْلَ
 كَشْفِ الْعَوْرَةِ لِلِاسْتِجْمَاءِ وَمَرَّةً بَعْدَ سِتْرِهَا عِنْدَ ابْتِدَاءِ غَسْلِ
 سَائِرِ الْأَعْضَاءِ وَالتَّوَالُّ وَالْمُضْمَضَةُ وَالْأَسْتِنْشَاقُ بِمَائِنِ
 جَدِيدَيْنِ وَابْتِطَالُ الْمَاءِ إِلَى مَا تَحْتَ الشَّارِبِ وَالْحَاجِبَيْنِ
 وَمَسْحُ مَا اسْتُرِيَ مِنَ الْخِيَةِ وَتَخْلِيلُهَا وَاسْتِعَابُ جَمِيعِ
 أَرَأْسٍ فِي الْمَسْحِ بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَكَيْفِيَّةُ الِاسْتِعَابِ أَنْ يَأْخُذَ
 الْمَاءُ وَيُسَبِّلَ كَفِيَّةً وَاصْبَعُهُ ثُمَّ يُلْصِقُ الْأَصَابِعَ وَيَضَعُهَا
 عَلَى مَهْيَمِ رَأْسِهِ مِنْ كُلِّ يَدٍ ثَلَاثَ أَصَابِعَ وَيُمْسِكُ إِبْهَامَيْهِ
 وَسَبَابِيغَهُ بِخَفَافٍ يَطْنُ كَفِيَّةً وَيَمْدُهَا إِلَى قَفَاهُ ثُمَّ يَضَعُ
 كَفِيَّةً عَلَى جَانِبِي الرُّأْسِ وَيَمْسَحُهَا بِكَفِيَّةٍ وَيَمْسَحُ
 ظَاهِرَ أُذُنَيْهِ بِبَاطِنِ إِبْهَامَيْهِ وَبَاطِنَ أُذُنَيْهِ بِبَاطِنِ مُسَبِّحَتَيْهِ
 كَذَا ذَكَرَهُ فِي الْمَحِيطِ وَيَمْسَحُ الرِّقْبَةَ بِظُهُورِ الْأَصَابِعِ
 الثَّلَاثِ بِمَاءٍ جَدِيدٍ وَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ أَدَبٌ وَتَخْلِيلُ الْأَصَابِعِ
 وَتَبَكُّرُ ارْتِغَاسِ الْغَسْلِ إِلَى الثَّلَاثِ وَالنِّتَةِ وَالتَّرْتِيبِ وَالدَّلَالَةِ
 وَالْمَوَالَةِ (وَأَمَّا آدَانُهُ فَهُوَ أَنْ يَكْأَهُ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ
 دُخُولِ الْوَقْتِ وَأَنْ يَجْلِسَ لِلِاسْتِجْمَاءِ إِلَى يَمِينِ الْقَبْلَةِ أَوْ إِلَى
 بَسَارِهَا مُتَوَرِّجاً أَلَّا يَكُونَ صَائِماً وَأَنْ يَغْسِلَ مَخْرَجَ
 النَّجَاسَةِ إِذَا لَمْ تَجَاوِزْ مَخْرَجَهَا وَأَمَّا إِذَا جَاوَزَتْ مَخْرَجَهَا
 وَلَمْ تَكُنْ قَلْبَرِ دَرَاهِمٍ فَعَسَلُهُ سَنَةً وَأَنْ كَانَ قَلْبَرِ الدَّرَاهِمِ
 فَعَسَلُهُ وَاجِبٌ وَأَنْ زَادَتْ عَلَى قَلْبَرِ الدَّرَاهِمِ فَعَسَلُهُ فَرَضٌ

وَأَنْ يَغُسِّلَهُ حَتَّى يَبْقِيَ وَلَيْسَ فِيهِ عَدُوٌّ مُسْنُونٌ وَكَذَا
 فِي الِاسْتِجْمَاءِ بِالْأَحْجَارِ بَلْ يَمْسَحُهُ حَتَّى يَبْقِيَ وَأَنْ يَمْسَحَ
 مَوْضِعَ الِاسْتِجْمَاءِ بِالْخَرْقَةِ بَعْدَ الْغَسْلِ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ
 وَأَنْ لَا يَكُنْ مَعَهُ خَرْقَةٌ يَجْفِفُ يَدَهُ وَأَنْ يَسْتَعْرِضَ عَوْرَتَهُ
 حِينَ فَرَّغَ وَأَنْ يَتَوَلَّى أَمْرَ الْوُضُوءِ بِنَفْسِهِ وَلَا يَأْمُرُ غَيْرَهُ
 وَأَنْ يَجْلِسَ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ عِنْدَ غَسْلِ الْأَعْضَاءِ الْبَاقِيَةِ
 وَأَنْ لَا يَتَكَلَّمَ فِي أَثْنَاءِ الْوُضُوءِ بِكَلَامٍ الدُّنْيَا وَأَنْ يَتَشَهَّدَ
 عِنْدَ غَسْلِ كُلِّ مَعْضُوٍّ وَيَدْعُو بِمَا جَاءَ فِي الْأَثَارِ وَأَنْ
 يَتَضَمَّضَ وَيَسْتَنْشِقَ يَدَهُ الْيُمْنَى وَيَمْحُطَ يَدَهُ الْيُسْرَى
 وَأَنْ يَسْتَأْذِنَ بِالسَّوَالِ إِنْ كَانَ لَهُ مَسْأَلَةٌ وَالْأَقْبَالُ لَصَبِيحٍ
 وَيَسْتَأْذِنُ عَرَضًا لَطَوَّلًا وَأَنْ يُسَالِّغَ فِي الْمَضْمَضَةِ
 وَالِاسْتِنْشَاقِ إِنْ كَانَ يَكُونُ صَائِمًا وَالْمُبَالِغَةُ فِي الْمَضْمَضَةِ
 قَالَ بَعْضُهُمْ هِيَ الْفَرْغَةُ وَقَالَ الْأَصْدَرُ الشَّهِيدُ هِيَ
 تَكْثِيرُ الْمَاءِ حَتَّى يَمْلَأَ الْفَمَ وَفِي الِاسْتِنْشَاقِ جَذْبُ الْمَاءِ
 بِالنَّفْسِ حَتَّى يَصْعَدَ إِلَى مَنْخَرِهِ وَأَنْ يَدْخُلَ أَصْبَعُهُ
 فِي صَمَائِخِ أُذُنِهِ عِنْدَ الْمَسْحِ وَأَنْ يَخْلِلَ أَصَابِعَهُ بِمَخْصَرِهِ
 الْيُسْرَى وَأَنْ يُجَرِّكَ خَامَهُ إِنْ كَانَ وَأَسْنَعًا وَإِنْ كَانَ
 ضَيْقًا فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ عَنْ أَصْحَابِنَا لَا يَدْخُلُ مِنْ نَحْرِ يَكْفِي
 أَوْ تَزِيدُهُ هَكَذَا ذَكَرَ فِي الْمَحِيطِ وَأَنْ لَا يَسْرِفَ فِي الْمَاءِ
 وَلَوْ كَانَ عَلَى شَطِّ نَهْرٍ جَارٍ لَارَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

عليه وسلم أَنَّهُ سُرِّلَ أَوْفَى الْوُضُوءِ سِرْفٌ قَالَ نِم
وَلَوْ كُنْتُ عَلَى ضَعْفٍ نَهَرُ جَارٍ وَأَنْ لَا يَقْرَءَ فِي الْمَلُوءِ وَأَنْ يَمْلَأَهُ
أَيَّامَهُ ثَانِيًا وَأَنْ يَقُولَ عِنْدَ عِلَامِ الْوُضُوءِ أَوْفَى خِلَالِهِ
(اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ
وَاجْعَلْنِي مِنْ صِبَاكَ الصَّالِحِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الَّذِينَ لَا خَوْفَ
عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) وَأَنْ يَقُولَ بَعْدَ فَرَغِهِ (سُبْحَانَكَ
اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ
لَكَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ
وَرَسُولُكَ) فَانْظُرْ إِلَى السَّمَاءِ وَأَنْ يَقْرَأَ سُورَةَ آيَاتِ أَنْزَلْنَاهُ
مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا وَأَنْ يَشْرَبَ فَضْلَ وَضُوءِهِ قَائِمًا
وَيَقُولَ (اللَّهُمَّ اشْفِنِي بِشِفَائِكَ وَتَوَّابِي بِعَوَايِكَ وَاصْفِنِي
مِنَ الْوَهْلِ وَالْأَمْرَاضِ وَالْأَوْجَاعِ) وَتُكْرَهُ الشَّرْبُ
قَائِمًا أَلْهَدًا وَشَرْبُ مَاءٍ زَمْزَمَ وَأَنْ يُصَلِّهَ بِبَهْجَةٍ أَلَا
أَنْ يَكُونَ فِي وَقْتٍ مَكْرُوهٍ وَأَنْ يَتَوَضَّأَ عَلَى الْوُضُوءِ
(وَأَمَّا الْمَنَاهِي) فَهِيَ أَنْ لَا يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ وَقْتُ الاسْتِجْمَاءِ
وَلَا يَكْشِفُ حُورَتَهُ عِنْدَ أَحَدٍ وَالْاسْتِجْمَاءُ بِالمَاءِ أَفْضَلُ
إِنْ أَفْكَتَهُ مِنْ غَيْرِ كَشَفَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ يَكْتَفِي بِالْاسْتِجْمَاءِ
بِالْأَجَارِ وَلَا يَكْشِفُ حُورَتَهُ إِذَا لَمْ تَكُنْ الْقُبْلَةُ أَكْثَرُ
مِنْ قُتْرِ الذَّرْعِ وَأَنْ لَا يَسْتَمْسِكَ بِسِدْرٍ أَلْبَنِي وَلَا يَسْتَمْسِكَ
بِطَعَامٍ وَلَا بِرُوثٍ وَلَا بِعُظْمٍ وَلَا بِعَلَقِ الدَّوَابِّ وَلَا بِأُخْرَى

الغير ولا يفتح وأن لا يتخضم ولا يمتخط في الماء وأن لا يتعدى
 في الزيادة والنقصان في المرات الثلاث وفي المواضع
 وأن لا يمسح أعضاء بالخرقة التي مسح بها موضع
 الاستنجاء وأن لا يضرب وجهه بالماء عند الغسل وأن
 لا يفتح في الماء وأن لا يعرض فاه ولا عينيه تعريضاً شديداً
 حتى لو بقيت على شقيقه أو على جفنيه لعة لا يجوز وضوءه
 هذه هي الظهارة الصغرى (وأما الظهارة الكبرى)
 فهي الاغتسال وسببه خروج المني بشهوة بالإجماع وأما
 انفصاله عن موضعه بشهوة فمختلف فيه حتى أن المحققين
 إذا أخذوا ذكره وخرج المني بعد مسكون الشهوة يجب
 عليه الغسل عندئذ خلافاً لابي يوسف والايلاج
 في أحد السبلين من الرجل والمرأة إذا توارت الحشفة
 سواء أنزل أولم ينزل وجب الغسل على الفاعل والمفعول به
 أما لو أوجع في البهيمية والمتيم والصغيرة التي لا يجامع
 مثلها فلا يجب عليه الغسل مالم ينزل وذكر الإسجاني
 في الصغيرة أنه يجب وكذلك الحيض والنفس ومن استيقظ
 فوجد على فراشه أو ثوبه أو فخذه بللاً وهو يتذكر
 الاحتلام أو يتيقن أنه منى أو عذى أو شك فعليه الغسل
 أما إذا لم يتذكر الاحتلام أو يتيقن أنه منى أو شك فكتلك
 وإن يتيقن أنه عذى فلا غسل عليه في هذه الحالة وإن
 استيقظ فوجد في أحليله بللاً ولم يتذكر حملاً إن كان ذكره

منتشرا قبل النوم فلا غسل عليه وان كان ساكنا
 فعليه الغسل هذا اذا نام قائما او قاعدا اما اذا نام مضطجعا
 او يتيئا انه منى فعليه الغسل وهذا مذكور في المحيط
 والذخيرة قال شمس الائمة اخلوا الى هذه المسئلة بكثر
 وقوعها والناس عنها غافلون وان ااحتلم ولم يخرج منه شيء
 لا غسل عليه اجماعا وكذا المرأة وقال محمد رحمه الله
 يجب عليها الغسل احتياطاً وبه كان يفتي بعض المشايخ
 ولو جامع او ااحتلم واغتسل قبل ان يبول ثم خرج منه
 شيء المني وجب عليه الغسل ثانياً عنه ابى حنيفة
 ومحمد رحمه الله خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى
 ولو اغتسلت ثم خرج منها منى الزوج لا يغسل عليها
 اجماعاً ولو افاق السكران فوجد منياً فعليه الغسل
 وان وجد مذياً فلا غسل عليه وكذا المغمى عليه وان
 استيقظ الرجل والمرأة فوجد منياً على الفراش وكل
 واحد منهما يسكر الاحتلام وجب عليهما الغسل
 احتياطاً وقال بعضهم ان كان طويلاً فعلى الرجل
 وان كان ممدوراً فعلى المرأة وقال بعضهم ان كان ايضاً
 غليظاً فمن الرجل وان كان اصفر رقيقاً فمن المرأة
 (واما فرائض الغسل) فالضمضة والاستنشاق وغسل
 سائر البدن وايصال الماء الى منابت الشعر وان كثف

بالإجماع وكذا إيصال الماء إلى أثناء اللحية والشعر
والمرأة في الاغتسال كالرجل والشعر المستتر من
ذوائبها غسله موضوع في الغسل إذا بلغ الماء أصول
شعرها مجزئ كذا ذكره في غنية الفقهاء وذكر
في المحيط أن الرجل إذا صغر شعره كما يفعل العلويون
والأندلسيون هل يجب إيصال الماء إلى أثناء الشعر أم لا
عن أبي حنيفة فيه روايتان وذكر الصدر الشهيد
أنه يجب إيصال الماء إلى أثناء الشعر امرأة اغتسلت
هل تتكلف في إيصال الماء إلى ثقب القرط أم لا قال
في الأصل تتكلف فيه كما تتكلف في حمر بك الخاتم إن كان
ضيقاً امرأة اغتسلت وقد كان بقي في أظفارها عجين
قد جف لم يجز غسلها ولو بقي الدرن في الأظفار
جاز الغسل والوضوء يستوي فيه المذني والقروي وقال
بعضهم يجوز للقروي ولا يجوز للمذني الأقلف إذا
اغتسل ولم يدخل الماء داخل الجلد قال بعضهم يجوز
غسله وقال بعضهم لا يجوز وإن خرج بوله حتى صار
في القلفة فعليه الوضوء بالإجماع وإن لم يظهر رجل
اغتسل وبقي بين أسنانه طعام جاز قال بعضهم إن كان
زائداً على قنبر المصيد لا يجوز وقال بعضهم إن كان
صلياً مخضوفاً مثلاً كذا لا يجوز وذكر في المحيط إذا كان

على ظاهر يده جلد سمك أو خبز ممضوع قد جف
فاغتسل أو توضأ ولم يصل الماء إلى ما تحته لم يجز وكذا
الدرن اليابس في الأنف وقال في النخبة في مسئلة الجناب
والطين والدرن يجزئ وضوءهم وعليه الفتوى
وإن كان برجله شقاق فجعل فيه الشحم إن كان لا يضربه
إيصال الماء لا يجوز وإن كان يضربه يجوز وإيصال الماء
إلى داخل الشرة فرض وكذا الاستنجاء بالماء عند الغسل
وإن لم يكن عليه نجاسة وكذا تحليل الأصابع في الاعتسال
والوضوء فرض إن كانت الأصابع منضمة غير مفتوحة
وإن كانت مفتوحة فهو سنة وكذا انقضاء البشارة
وبل الشعر لقوله عليه الصلوة والسلام أقبلوا الشعر
وأبقوا البشارة ولقوله عليه الصلوة والسلام إن تحت
كل شمرة جنابة ولو بقي شيء من يدها يصبه الماء
لم يخرج من الجنابة وإن قل وشرب الماء يقوم مقام
المضمضة إذا بلغ الماء الفم كله ولو تركها ناسياً فصل
ثم تذكر بتمضمض وبعده ما صلى (وسنة الغسل)

أن يقدم الوضوء عليه الأغسل الرجلين وأن يريل
النجاسة من يده إن كانت ثم يصب الماء على رأسه
وسائر يده ثلاثاً ثم يمسح من ذلك المكان فيغسل
رجله وأن لا يسرف في الماء وأن لا تقروا أن لا يستعمل
الماء في غسل يديه إلا في موضعين أحدهما غسل يديه

القبلة وقت الغسل وأن يذلك كل أعضائه في المرة الأولى
 كيلا يبقى لبعده وأن يغتسل في موضع لا يراه أحد وأن
 لا يشكلم بكلام الدنيا (ويستحب أن يمسح بدهنه عند غسل
 بعد الغسل وأن يغسل رجله بعد اللبس وأن يوصله
 يستحب) وأما النية فلم يستحب بشرط في الوضوء
 والاعتسال حتى أن الجنب إذا اغتسل في الماء الجاري
 أو في الخوض الكبير للبرد أو قام في المطر الشديد وقد
 تيمم واستنشق يخرج من الجنابة (والاعتسال
 على أحد عشر وجهها خمسة منها فرضه وهو الاعتسال
 من الخيض والنفاس والتقاء اختسائين مع غيبوبة
 الحشفة وخروج المني على الدقيق والشهوة والاحتلام
 إذا خرج منه المني أو الذي (وإن بعه منها سنة غسل
 يوم الجمعة والعبدن وهرقه وعند الإحرام) وواحدة
 منها واجب وهو غسل الميت حتى لا يجوز الصلوة عليه
 قبل الغسل أو التيمم عند صلح الله (وواحدة منها مسح
 وهو غسل الكافر إذا أسلم هكذا ذكره شمس الأئمة
 السرخسي في شرحه وذكر في المحيط أن الكافر إذا
 أسلم ثم أسلم الصحيح أنه يجب عليه الغسل بخلاف ما لو
 أسلم بعد إعتاقه الحيض حيث لا يجب عليها الغسل
 ولا يجوز الجنب والحائض والنفساء قراءة القرآن

يعني آية نامة وإن قرأ مادون الآية أو قرأ الفاعله
 على قصد الدعاء أو الآيات التي تشبه الدعاء على نية
 الدعاء يجوز وقيل يكره وقيل لا يكره وأما قراءة دطاء
 القنوت فلا يكره في ظاهر مذهب أصحابنا وعن محمد
 أنه يكره ولا يكره التهجى بالقرآن والتعليم للصبيان
 جرحاً خفياً وكذا لا يجوز لهم كتابة القرآن وذكر
 في الجامع الصغير المنسوب إلى قاضيان لا بأس بالصبي
 أن يكتب القرآن والصحيحة ما على الأرض عند أبي
 يوسف رحمه الله ولا يجوز لهم من المصحف إلا بغلافه
 ولا أخذ درهم فيه سورة من القرآن الأبصرية وكذلك
 الحديث أيضاً هذا إذا كان الغلاف غير مشترى وإن كان
 مشترى لا يجوز والخريطة أحق من الغلاف في أنه
 لا يكره أخذ المصحف بها فإن أخذ المصحف بكمه فلا بأس به
 عند محمد وكرهه بعض مشايخنا لأن الثوب تبع له وذكر
 في الجامع الصغير لا بأس بدفع المصحف والوحي إلى الصبيان
 وقيل يكره والأحوط أن يأخذ بكمه ويدفعه ويكره
 من تفسير القرآن وكتب الصفة وأن أخذ بكمه
 لا بأس به تكرار الحاجة إلى أخذه ولا يكره قراءة القرآن
 للحديث ظاهر أما الحنبلي إذا غسل يده وفيه فلا يجوز له
 المس والقراءة ليقبض الجنب ويكره قراءة التوراة

وَالْأَجْمِلُ لِلْجَنْبِ وَكَذَا الزَّيْبُ وَإِذَا أَرَادَ الْجَنْبُ أَنْ يَأْكُلَ
 أَوْ يَشْرَبَ يَبْغِي لَهُ أَنْ يُعْطِلَ يَدَهُ وَفِيهِ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ
 وَيَكْرَهُ كِتَابَةُ الْقُرْآنِ عَلَى الْمَصْلِيِّ وَيَكْرَهُ دُخُولُ الْمُحَرِّجِ
 لِمَنْ فِي أَصْغَعِهِ خَاتَمٌ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَرْكِ
 التَّعْظِيمِ وَكَذَا لَا يَجُوزُ لَهُمْ دُخُولُ الْمَسْجِدِ سِوَاهُ دُخُولِ
 الْحُلُوسِ فِيهِ أَوَّلُ الْعُبُورِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 يَجُوزُ لَهُمْ الدُّخُولُ لِلْعُبُورِ وَإِذَا احْتَمَلَ فِي الْمَسْجِدِ تَيْمُمَ
 الْخُرُوجِ إِذَا لَمْ يَخَفْ مِنْ لَيْسَ أَوْضَرُهُ وَإِنْ خَافَ يَجْلِسُ
 مَعَ التَّيْمِ وَلَا يَصِلِي وَلَا يَقْرَأُ وَلَوْ تَيَمَّمَ الْحَكْتُ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ
 لَا يَصِلِي بِهِ وَلَوْ كَانَ جُنُبًا تَيَمَّمَ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ يَصِلِي بِهِ
 ﴿ فَصَلَّ فِي التَّيْمِ ﴾ وَلِلتَّيْمِ رَكْنٌ وَشَرْطٌ لَا يَمُنُّ مِنْ
 مَعْرِفَتِهَا أَمَّا رُكْنُهُ فَضَرْبُ بَيِّنٍ ضَرْبَهُ بِالْوَجْهِ وَضَرْبُهُ
 لِلدَّرَاعَيْنِ يَعْنِي الْيَدَيْنِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ وَصُورَتُهُ أَنْ يَضْرِبَ
 يَدَهُ عَلَى الْأَرْضِ أَوْ عَلَى مَا هُوَ مِنْ جِنْسِ الْأَرْضِ ضَرْبَهُ
 مَرَّةً وَاحِدَةً فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَعَنْ أَبِي بُوْثَيْنٍ يَنْقُصُهَا
 مَرَّتَيْنِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُلَاطِحَ عَضْوَيِ التَّيْمِ بِالرَّابِ
 فَيَنْقُصُهَا عَشْرَ مَرَّاتٍ وَيَجِبُ لَهُ أَنْ يَضْرِبَ ضَرْبَهُ
 آخَرَ فَيَنْقُصُهَا وَيَمْسَحُ الْيَمْنَى بِالْيَسْرَى وَالْيَسْرَى
 بِالْيَمْنَى مِنْ رُؤُسِ الْأَصَابِعِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ وَأَسْتِغَابَ

العضوين بالسَّحِّ واجبٌ عند الكرخي في ظاهر الرواية
 عن أصحابنا حتى لو ترك شيئاً قليلاً من مواضع التيمم
 لا يجزئه وروى الحسن عن أصحابنا أن الاستعاب ليس
 واجب حتى لو ترك أقل من الربع يجزئه وعلى هذه
 الرواية فترع الخائف والسَّوار وتخليل الأصابع لا يجب
 وعلى تلك الرواية يجب ويتبع أن يخطأ وعن محمد بن
 قال لو ترك ظهر كعبه بلا مسح لا يجزئه وموقوف الدين
 من المرفقين إذا تيمم بمسح ووضع القطع وأما شرطه
 فالنية ولا يجوز بدونها عندنا وكذا طلب الماء إذا غلب
 على ظنه أن هناك ماء أو كان في العمر آت أو أخيراً
 وجب الطلب بالإجماع وأما الخلاف فيها إذا لم يغلب
 على ظنه أو لم يخبره أو كان في القملوات فعندنا لا يجب
 الطلب خلافاً للشافعي رحمه الله ولو أخبر أن الماء
 جاز التيمم بالإجماع وكذا من شرطه عجزه عن استعمال
 الماء حتى أن المريض إذا خاف زيادة المرض أو خاف
 ابتطسا البرء جاز له التيمم وذكر الاستيعاب في شرحه
 جنب على جميع جسده جراحه أو على أكثره أو على
 جدرى فاته تيمم ولا يجب عليه غسل الموضع الذي
 لأجره به وكذلك أن كان على أعضاء الوضوء كلها
 أو على أكثرها جراحه تيمم وإن كان الجراحه على

أَقَلُّهُ وَأَكْثَرُهُ صَحِيحٌ فَلَهُ أَنْ يَغْسِلَ الصَّحِيحَ وَيَسْحَ
 عَلَى الْخَرُوجِ إِنْ لَمْ يَصُرْهُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ وَالْجِبُّ الصَّحِيحُ
 فِي الْمَصْرِ إِذَا خَافَ أَنْ يَغْسِلَ أَنْ يَقْتُلَهُ الْبَرْدُ أَوْ يَمْرُضَهُ
 يَتِيمٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِنْ كَانَ خَارِجَ الْمَصْرِ
 يَتِيمٌ بِالْإِتِفَاقِ وَإِنْ خَرَجَ مُسَافِرًا أَوْ مُحْتَطِبًا أَوْ خَرَجَ
 مِنْ قَرْيَةٍ مُتَوَجِّهًا إِلَى قَرْيَةٍ أُخْرَى يَجُوزُ لَهُ التَّيْمُ
 إِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَاءِ نَحْوُ الْمِيلِ أَوْ أَكْثَرُ وَالْمِيلُ أَرْبَعَةُ
 أَلْفَ خُطْوَةٍ وَهُوَ ثَلَاثُ الْفَرَسَخِ سِوَاهُ خَرَجَ جُنْبًا
 أَوْ اجْتَبَى بَعْدَ الْخُرُوجِ وَإِنْ كَانَ مَعَهُ مَاءٌ فِي رُحْلِهِ فَلْيَسْئَلْهُ
 وَتَيِّمَ وَصَلَّى ثُمَّ تَذَكَّرَ فِي الْوَقْتِ لَمْ يَغْدُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ
 وَحَمْدِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَإِنْ تَذَكَّرَ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ لَمْ يَغْدُ
 فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا وَإِذَا تَيِّمَ وَصَلَّى وَالْمَاءُ قَرِيبٌ مِنْهُ وَهُوَ
 لَا يَعْلَمُ أَجْزَأَهُ وَإِنْ كَانَ مَعَ رَفِيقَةٍ مَاءً لَا يَجُوزُ لَهُ التَّيْمُ قَبْلَ
 أَنْ يَسْأَلَ عَنْهُ إِذَا كَانَ عَلَى غَالِبِ ظَنِّهِ أَنَّهُ يُعْطِيهِ وَإِنْ
 تَيِّمَ قَبْلَ أَنْ يَسْأَلَ عَنْهُ فَصَلَّى ثُمَّ سَأَلَ فَأُعْطِيَ تِلْكَ مَرَّةً
 الْإِعَادَةُ فِي الْوَقْتِ وَإِنْ كَانَ لَا يُعْطِيهِ الْإِثْنُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ
 لَهُ مَنِ يَتَيَّمُ بِالْإِجْمَاعِ وَإِنْ كَانَ مَعَ مَالٍ زَائِدٍ عَلَى مَا يَحْتَاجُ
 إِلَيْهِ فِي الزَّادِ وَنَحْوِهِ إِنْ بَاعَهُ مِثْلَ قِيَمَتِهِ أَوْ بَعِثَ يَتِيمًا
 لَا يَجُوزُ لَهُ التَّيْمُ وَإِنْ بَاعَهُ بَعْضُ فَاحِشٍ يَتِيمٌ وَالْغَبْنُ
 الْفَاحِشُ مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُقَوِّمِينَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ

هُوَ تَضَعِيفُ الثَّمَنِ وَحَنِ أَبِي تَصَرُّ الصَّفَارِ إِنْ الْمَسَافِرِ
 إِذَا كَانَ فِي مَوْضِعٍ يَغْرُ الْمَاءُ فِيهِ فَلَا فَضْلَ لَهُ أَنْ يَسْتَلَّ
 مِنْ رَفِيقِهِ الْمَاءَ وَإِنْ لَمْ يَسْتَلَّ أَجْزَأَهُ وَإِنْ كَانَ فِي مَوْضِعٍ
 لَا يَغْرُ فِيهِ الْمَاءُ لَا يَجْزِيهِ قَبْلَ الطَّلَبِ كَمَا فِي الْعُمَرَاءِ نَابَ رَجُلٌ
 مَعَهُ مَاءٌ زَمَرَمٌ فِي قَهْمَةٍ قَدَرُ اصْصَ رَأْسِ الْإِنَاءِ وَهُوَ
 تَحْمِلُهُ لِلْعَطَشِ أَوَّلًا لِيَسْتَفَاءَ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّيْمُ وَلَوْ وَهَبَهُ
 لِأَخْرَ وَسِيلَهُ إِلَيْهِ لَا يَجُوزُ أَيْضًا لَهُ التَّيْمُ حَيْثُ نَابَتِ
 الْقُدْرَةُ بِوَأَسْطَةِ الرِّجْوَعِ كَذَا ذَكَرَهُ فِي الْخَطِّ وَإِنْ لَمْ
 يَكُنْ مَعَهُ دَلْوٌ أَوْ نَحْوُهُ أَوْ رِشَاءٌ مَهْلٌ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَلَّ
 عَنْ رَفِيقِهِ قَالُوا لَا يَجِبُ وَلَوْ سَأَلَ فَقَالَ لَهُ أَنْتَظِرْ فَعِنْدَ
 أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَسْتَلُّ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ فَإِنْ خَافَ
 فَوَيْتَ الْوَقْتِ يَتِيمٌ وَيُصَلِّي وَلَوْ لَمْ يَسْطُرْ صَحَّ عِنْدَهُ
 وَعِنْدَ أَبِي يَوْسُفَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ يَسْتَلُّ وَجَوَابًا وَكَذَا
 الْعَارِي وَمَعَ رَفِيقِهِ تَوْبًا وَاجْعُوا عَلَى أَنَّهُ فِي الْمَاءِ يَسْتَلُّ
 وَإِنْ فَاتَ الْوَقْتُ وَمِنْ أَجْلِ مَاءِ الْأَسُورِ الْحَارِّ أَوِ الْبَغْلِ
 الَّذِي أَمَهُ إِيَّانَ تَوَضَّاهُ وَيَتِيمٌ وَيَا يَهْمَا بَدَأَ جَازَ وَلَكِنْ
 الْأَفْضَلُ أَنْ يَدَّ بِالْوَضْوَاءِ وَمَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ الْأَسُورَ الْفَرَسَ
 فَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى رَوَاتَانِ فِي رَوَايَةٍ عَنْهُ
 هُوَ مُشْكِيكٌ وَفِي رَوَايَةٍ مَكْرُوهٌ وَمَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ الْإِنْدِي
 التَّمْرِ فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَوَضَّاهُ وَلَا يَتِيمٌ وَعِنْدَ

ابى يوسف يتيم وعند محمد يجمع بينهما ومن لم يجد الماء
 الأعصر العنب لا يتوضأ به بالأجماع جنب وجد الماء
 في المسجد وليس معه أحد يتيم ويكفله فإن لم يصل
 الماء يتيم للصلوة نائبا لأن يتيمة التيم للصلوة شرط
 في صحة التيم للصلوة وكذا لو تيم لمس المصحف أو لقراءة
 القرآن عند علم الماء حقيقة أو حكما لا يجوز به الصلوة
 بخلاف سجدة التلاوة وصلاة النافلة فإنه يصلي بذلك
 التيم المكتوبات أيضا ولو تيم لصلوة الجنائز اجزأه
 أن يصلي به المكتوبات رجل في رحله ماء وهو لا يعلم به
 فتيمة وصلى أن كان وضع الماء بنفسه أو وضعه غيره
 بأمره فتيمه فهو على الخلاف الذي ذكرناه وإن كان
 قد وضع الماء غيره بغير أمره لا بعيد بالاتفاق وأما العاري
 إذا نسي ثوبا في المتاع من المشايخ من قال هو على الخلاف
 المذكور ومنهم من قال لا يجوز ومن محمد أنه قال يجوز ولو نسي
 وهو على شطنه وهو لا يعلم بالماء فهو على الخلاف الذي
 ذكرناه ولو كفر بالصوم وفي ملكه ربة أو ثياب أو طعام
 فتيمه فالصحيح أنه لا يجوز عند ابى يوسف وعند محمد يجوز
 ويشح أن يؤخر الصلوة إلى آخر الوقت إذا كان يرجو
 وجود الماء فيه لا يفرط في التأخر حتى لا تنفع الصلوة
 في وقت مكروه ولو تيم قبل دخول الوقت جاز عندنا

وَلَوْ كَانَ مَعَهُ مَا وَلَكِنْ يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ دَابَّتِ الْعَطَشُ
 بِمَجُوزِهِ التِّيمُّ عِنْدَ ذَلِكَ (الْحَبُوسُ فِي السَّجْنِ يُصَلِّي
 بِالنِّيمِ وَيُعِيدُ عِنْدَهُمَا بَعْدَ مَا خَرَجَ وَقَالَ أَبُو يَوْسُفَ لَا يُعِيدُ
 وَالْأَسِيرُ فِي دَارِ الْحَرْبِ إِذَا مَنَعَ مِنَ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ يَتِيمُ
 وَيُصَلِّي بِالْأَعْمَاءِ ثُمَّ يُعِيدُ وَاجْعَلُوا عَلَى أَنْ الْمَأْمُورُ لَا يُصَلِّي
 وَهُوَ عَمِيٌّ وَالسَّامِعُ وَهُوَ لَيْسَ بِمُخْلَفٍ خِلَافَ الْمَهْزَمِ وَهُوَ
 يُصَلِّي رَأْيَا بَعْدَهُ وَأَقْبًا أَوْ سِرًّا أَوْ بَعْدَهُ وَلَوْ صَلَّى
 بِالْأَعْمَاءِ خَوْفَ عَدُوٍّ أَوْ سَبْعٍ أَوْ مَرٍّ مِنْ أَوْطَانٍ لَا يُعِيدُ
 بِالْإِجْمَاعِ وَالْمَقِيدُ إِذَا صَلَّى قَاعِدًا يُعِيدُ عِنْدَ ابْنِ حَنْفِيَّةَ
 وَمُحَمَّدٍ رَجَعَهُمَا اللَّهُ وَعِنْدَ ابْنِ يَوْسُفَ رَجَعَهُ اللَّهُ لَا يُعِيدُ
 وَبِمَجُوزِ التِّيمِّ عِنْدَ ابْنِ حَنْفِيَّةَ وَمُحَمَّدٍ رَجَعَهُمَا اللَّهُ بَلَى
 مَا كَانَ مِنْ جَنَسِ الْأَرْضِ كَالسَّابِ وَأَنْ مَلَّ وَالْجَبْرِ
 وَالزَّرِيحِ وَالسَّكْبَلِ وَالْمَرْدَا سَبَجٍ وَالتَّوْرَةِ وَالْمَغْرَقَةِ
 وَمَا شَبَّهَهَا وَلَا بِمَجُوزِ عَمَّا لَيْسَ مِنْ جَنَسِ الْأَرْضِ كَالنَّهْلِ
 وَالْفَضْفَضَةِ وَالْمَدِيدِ وَالرِّمَاصِ وَكَالْجَنْطَةِ وَسَائِرِ الْحُبُوبِ
 وَالْأَطْعِمَةِ وَإِنْ كَانَ عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءُ غَيَابٌ بِمَجُوزِ التِّيمِّ
 يُغَارِهَا عِنْدَ ابْنِ حَنْفِيَّةَ وَفِي أَحَدِي الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ مُحَمَّدٍ
 ثُمَّ عِنْدَهُمَا الشَّرْطُ مَجْرَدُ النَّسْخِ عَلَى الْأَرْضِ أَوْ عَلَى جَنَسِ
 الْأَرْضِ حَتَّى أَنَّهُ لَوْ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى صَخْرَةٍ لَا غَبَارَ عَلَيْهَا أَوْ
 أَوْ عَلَى أَرْضٍ نَدْبَةٍ وَلَمْ يَلْقَ يَدَهُ شَيْءٌ جَارٍ عِنْدَ ابْنِ حَنْفِيَّةَ

وفي إحدى الروايتين عن محمد أما الفرق بين الصخرة
 وبين الذهب والفضة وبها خلقت في الأرض فهو
 أن الذهب والفضة يدوران في النار بخلاف الصخرة
 فإنها لا تدوب وأما التيمم بالأجر فعند أبي حنيفة يجوز
 مطلقاً وعند محمد يجوز أن كان مدفوقاً أو كان عليه غبار
 لوتيمم بغبار ثوبه أو غيره من الأعيان الطاهرة أو هب
 الريح فأتار الغبار فاصاب وجهه وذراعيه فمسحه
 بنية التيمم جاز عند أبي حنيفة ومحمد رجهما الله سواء
 وجد تراباً آخر أو لم يجد وعند أبي يوسف لا يجوز أن وجد
 تراباً آخر ولوتيمم بالملح أن كان مائلاً ولا يجوز أن كان جبلياً
 قال شمس الأئمة السرخسي الصحيح عندي أنه لا يجوز كذا
 ذكره في المحيط والسبخة بمثله الملح وذكر الأسجاني
 في شرحه أنه يجوز التيمم بالسبخة (مسافر أصابه
 مطر فابتل ثوبه وسرجه ولم يجد تراباً جافاً ولا ماءً
 فانه يلطخ ثوبه بالطين ويحفضه ويفركه ويتيمم به
 ولا يجوز التيمم بالطين قال شمس الأئمة الحلواني لا تيمم
 بالطين فان فعل بجوز وكذا يجوز التيمم بالجص والكبريت
 والحباب والغضارة والحيطان من المدر سواء كان عليه
 غبار أو لم يكن ولا يجوز التيمم بالغضار المطلى بالآلئ
 ثم يضمن الغضارة وظهرها على السواء إلا إذا كان عليه

توفى

غبار ولوتيم بالخزف ان كان متخذاً من التراب
 الخالص ولم يجعل فيه شيء من الادوية جاز والا فلا
 وان تيم بالرماد لا يجوز وان اختلط الرماد بالتراب
 ان كان التراب غالباً يجوز وان كان الرماد غالباً لا يجوز
 وان اصابته الارض نجاسة فمعت بالشمس وذهب
 اثرها جازت الصلوة عليها ولا يجوز التيم عليها
 في ظاهر الرواية وروى من اصحابنا انه يجوز ايضا
 واذا تيم الرجل من موضع فقيم آخر من ذلك الموضع
 ايضا جاز والتيم في الجنابة والحدث سواء ولو صلى بالتيم
 ثم وجد الماء في الوقت لا يبعد والرجل الصحيح في المصر
 تيم لصلوة الجنابة اذا خاف القوت الا الول وكذا
 اذا حدث المتوضئ في صلوة العتد تيم وبني في قول
 ابي حنيفة واذا خاف خروج الوقت تيم وبني بلا
 خلاف ولو خاف خروج الوقت في سائر الصلوات لا تيم
 بل يتوضأ ويقضى ما فاتة وكذا لو خاف قوت الجمعة
 يتوضأ ويصلي الظهر ولوتيم لمس المصحف او لدخول
 المسجد عند وجود الماء والقدرة عليه فذلك ليس بشيء
 المسافر يطأ جاريته وان علم بعدم الماء يجوز له التيم
 وينقض التيم كل شيء ينقض الوضوء وينقض ايضاً رويته
 الماء ان قدر على استعماله وان رآه في خلال الصلوة

فسدت وان رأى سؤر الخمار او نبيذ التمر فسدت
 صلاته عند ابي حنيفة رحمه الله ولو رأى سرا با فظن
 انه ماء فشى اليه فاذا هو سراب فسدت صلاته
 وان شك انه ماء او سراب فاستوى الظن فانتهى
 على صلاته فاذا فرغ منها فان كان ماء يتوضأ به
 ويستقبل الصلوة المسافر اذا مر بماء موضوع في الجب
 لا ينتقض تيممه الا اذا كان الماء كثيرا فيستدل بكثرة
 على انه وضع للوضوء والشرب ولو ان التيمم
 مر بالماء وهو لا يعلم به او كان نائما لا ينتقض تيممه وكذا
 لو علم ولم يقدر على النزول اما الخوف عدوا وسبع
 ❖ جنب اغتسل وبقيت على بدنه لمعة وليس معه
 ماء يتيمم للمعة وان وجد ماء بعد ما تيمم واحداث يغسل
 المعة ويتيمم للحدث اذا كان الماء يكفي للمعة ولا يكفي
 للوضوء وان كان يكفي للوضوء ولا يكفي للمعة يتوضأ به
 وان كان يكفي لاحدهما على الا نفراد فانه يغسل المعة
 ويتيمم للحدث وعليه ان يبدأ بغسل المعة ولو كان معه
 ثوب نجس يغسل الثوب ويتيمم ❖ متيمم ام قوما متوضئين
 يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافا للمحمد
 رحمه الله وكذا القاعد اذا ام قوما قائمين واما الماسح
 على الخف او على الجبيرة فانه يؤم الغاسلين بالاتفاق

ذكره في الحصر وشرح الاسيجاني ولا تصح امامه صاحب الجرح السائل للاصحاح وكذا العاري للابس وكذا امامه الامي للقاري ولو اما من هو بمثل حالهما جاز ﴿ فصل في المياه ﴾ تجوز الطهارة بماء مطلق طاهر كماء السماء والوديه والعيون والابار والبحار وتزول بها النجاسة بحكمه كانت او حقيقية ولا تجوز بالماء المقيد كماء الاشجار والثمار وماء البطيخ وماء الباقلاء والمرق وماء الزردج وماء الزعفران وكذا لا تجوز بماء الورد والخل والعصير ونحو ذلك وتجوز ازالة النجاسة الحقيقية عن الثوب واليدن بالماء المقيد وبكل مايع طاهر يمكن ازالته كالبث والخل والعصير وبما ذكرنا من الماء المقيد فان غسل بالعسل او بالسمن او باللبن لا يزيلها لانها لا تنعصر بالعصر وتجوز الطهارة بماء خالطه شيء طاهر فقير احد او صافه كماء المد والماء الذي يختلط به الاثنان او الصابون او الزعفران بشرط ان تكون الغلبة للماء من حيث الاجزاء ولم يزل عنه اسم الماء وان يكون رقيقا بعد فصكه حكم الماء المطلق وذكر في اجناس الناطقي التوضؤ بماء السيل اذا لم تكن رقة الله فالبه لا يجوز ذكر في المستقط اذا القى الزاج في الماء حتى اسود الماء

ولكن لم تذهب رفته جاز الوضوء به وكذا العفص
 اذا طرح في الماء وكذا الحص او الباقلاء اذا نقع وان
 تغير لونه وطعمه ويرى محله وذكر في الجامع الكبير
 لقاضي بخان رحمه الله لو طبخ الحص او الباقلاء ان كان
 بحال لو برد لا يثخن ولا تزول عنه رفته الماء جاز
 الوضوء به والا فلا وذكر في المحيط لو توضأ بماء اغلى
 باثنان او بآس او بشيء مما يتعالج الناس به جاز الوضوء
 به ما لم يغلب عليه ولو بل الخبز في الماء ان بقيت رفته
 جاز وان صار ثخيناً لا يجوز وفي شرح القدوري اذا
 اختلط الطاهر بالماء ولم يزل اسم الماء عنه فهو طاهر
 وطهور تغير لونه او لم يتغير ولم يذكر خلافاً وعلى
 هذا اذا تغير لون الماء او طعمه او ريحه بطول المكث
 او بوقوع الاوراق فيه يجوز الوضوء به الا اذا غلب
 عليه لسون الاوراق فيصير مقيداً وكذا اذا يتقن
 بطهره ويرى انه مغلب على ظنه انه مطهر جاز به
 الطهارة حتى لو وجد ماء قليلاً ولم يتقن بوقوع
 النجاسة فيه يتوضأ به ويعتسل ولا يتيم وكذا اذا دخل
 الحمام وفي حوض الحمام ماء قليل ولم يتقن بوقوع
 النجاسة يتوضأ به ويعتسل ولا ينتظر الماء الجاري وكذا
 اذا التقي في الماء الجاري شيء نجس كالخنز والجيفة

والبول لا يتنجس ما لم يتغير لونه او طعمه اوريحده
وعن محمد اذا صب جب من الخمر في الفرات ورجل
يتوضأ اسفل منه جاز اذا لم يتغير احد اوصافه وكذا
اذا جلس الناس صفوا على شط نهر يتوضئون جاز
وهو الصحيح وذكر الناطني ساقية صغيرة فيها كلب
ميت قد سد عرضها فجري الماء عليه لا بأس بالوضوء
اسفل منه اذا لم يتغير وهو مروى عن ابي يوسف
رحمه الله وذكر في النوازل ان كان الماء الذي يلاقى
الجيفة دون الماء الذي لا يلاقها يعني ان كان الغلبة
للماء الذي لا يلاقى الجيفة جاز والا فلا وعلى هذا ماء
المطر اذا جرى في ميزاب السطح وكان على السطح
عذرات فالسقاء طاهر اما اذا كانت العذرة عند الميزاب
وكان الماء كله او نصفه او اكثره يلاقى العذرة فهو
نجس والا فهو طاهر وان سال المطر من السقف
او من ثقب البيت ان كان المطر دائما فهو طاهر وان
انقطع المطر وسال من الثقب ان كان على السطح
كله او على اكثره نجاسة فهو نجس واذا كان الماء
يجري ضعيفا ينبغي ان يتوضأ به على الوقار حتى يمر
عنه الماء المستعمل قال بعضهم يجعل يمينه الى اعلى الماء
يعني مورد الماء واذا سد الماء من فوق وبقى جريه

كما كان جاريا يجوز الوضوء به اما الخد في جريان الماء
ان ذهب به ابن ابي حنيفة وهو جار وقال بعضهم ان كان
بحيث ان رفع الماء ينحسر ما تحته وينقطع الجريان
فليس بجار وان كان بخلافه فهو جار وفي المتن
اذا كان بطن النهر نجسا وجري الماء عليه ان كان الماء
كثيرا بحيث لا يرى ما تحته فلا يتنجس وان كان جميع
البطن نجسا وان كان في النهر ماء راكد فتنجس
غزل من اعلاه ماء طاهر فاجراه وسيله فانه يطهر
ولو توضئ منه جاز اذا لم يزلها اثر (فصل في الحياض)
الحوض اذا كان عشرين في عشر فهو كبير لا يتنجس
بوقوع النجاسة اذا لم يزلها اثر اذا كانت النجاسة مرسية
وقال بعضهم تنجس ما حول النجاسة مقدار حوض صغير
وبعض مشايخ بخاري جعلوه كالماء الجاري لعموم
البلوى ويتبني على هذا اذا غسل وجهه في حوض
كبير فسقط من غسله في الماء فرفع من موضع الوقوع
قبل التحريك قالوا على قول ابن يوسف لا يجوز
استعماله لان التحريك شرط عنده ومشايخ بخاري
قالوا يجوز لعموم البلوى وعلى هذا القياس اذا كان
الرجال صفوفات توضأون من حوض كبير جاز
وفي اجناس الناطق ان من اغتسل من حوض كبير

فلما آخرا ن يتوضأ من ذلك المكان وليس لرجل
ان يتوضأ او يغتسل في الحوض الكبير بناحية الجيفة
والاصل فيه اذا لم تكن النجاسة مريية يجوز مطلقا
وعن الفقيه ابى جعفر رحمه الله لو توضأ في اجرة
التصب فان كان الماء لا يخلص بفضه الى بعض لم يحزن
وضوءه وان خلس جاز واتصال القصب بالقصب
لا يمنع اتصال الماء بالماء وكذا لو توضأ في ماء فيه زرع
وكذا لو توضأ في خدير وعلى جميع وجه الماء جف وزارة
فقد قيل ان كان بحال يتحرك بتحريك الماء يجوز وكذا
اذا توضأ من بخوض قد انجمد ماؤه والجد رقيق
ينكسر بالتحريك اما اذا كان الجمد كثيرا قطعاً قطعاً
لا يتحرك بالتحريك لا يجوز وان كان قليلاً يتحرك بالتحريك
الماء يجوز والحوض اذا نجمد ماؤه فنقب في موضع منه
فوقعت فيه نجاسة او ولغ فيه الكلب او توضأ به انسان
قال نصير بن يحيى وابو بكر الاسكافي يتنجس الماء وقال
عبد الله بن المبارك وابو حفص الكبير البخاري لا يتنجس
اذا كان الماء تحت الجمد مشرباً في عشر وان كان الماء
متصلاً بالجمد واما اذا كان الماء منفصلاً فيجوز
بلا خلاف وهو كالخوض المستقف وان ثقب الجمد
فعلا الماء في الثقب فولغ فيه الكلب يتنجس عند عامة

العلماء فلم تزل نجاسته مالم يخرج مافي الثقب من الماء
ولو توضأ من ثقب الجرد ولم تقع غسالته في الماء
جاز على كل حال ولو وقع في الثقب شاة او غيرها
فانت ان كان الماء تحت الجرد عشرة في عشر لا يتنجس
وان كان اقل من عشر في عشر يتنجس ولو ان ماء
الحوض كان عشرة في عشر فتسفل فصار سبعاً في سبع
فوقعت النجاسة فيه يتنجس فان امتلأ صار نجساً
ايضاً وقيل لا يصير نجساً * حوض كبير فيه نجاسات
فامتلاء قيل هو نجس وقيل ليس بنجس وبه اخذ
مشايخ بخارى ذكره في النخبة فان دخل الماء
من جانب وخرج من جانب قال ابو بكر لا يطهر مالم
يخرج مثل ما كان فيه ثلاث مرات كالتقصعة وقال
غيره لا يطهر مالم يخرج مثل ما فيه وقال ابو جعفر
يطهر وان لم يخرج مثل مافي الحوض وهو اختيار
الصدر الشهيد * حوض صغير يدخل فيه الماء من جانب
ويخرج من جانب وتوضأ فيه انسان ان كان الحوض
اربعاً في اربعة فادونه يجوز الوضوء لان الظاهر ان الماء
لا يستقر في مثله بل يدور حوله ثم يخرج فيكون
كالبحارى وان كان اكبر من ذلك لا يجوز لان الماء
يستقر فيه فلا يكون كالبحارى الا ان يتوضأ في موضع
الدخول او في موضع الخروج وكذا عين الماء اذا كان

خساً في خمس وكان الله يخرج منها ان كان يتحرك الماء
من جانبه وهو يستعين بالحركة يجوز وقال القاضي
الامام فخر الدين التقدير غير لازم ان يخرج الماء
المستعمل من ساعته لكثرة وقوته يجوز والا فلا
التوضؤ بالتلج اذا كان ذاتياً بحيث يتقاطر يجوز والا
يتيم حوض صغير كرى رجل منه نهراً فاجرى الماء
فيه فتوضأ من النهر جاز وان اجتمع الماء في موضع
وكرى رجل منه نهراً فاجرى الماء فتوضأ منه جاز
وضوء الكل اذا كان بين المكانين مسافة وان قلت
ذكره في المحيط وفي نوادر ابى يعلى عن ابى يوسف
ماء الحمام بمنزلة الماء الجارى اذا ادخل رجل يده فيه
وفي يده قدر لم يتنجس وقد اختلف المتأخرون في بيان
هذا القول قال بعضهم مراده حالة مخصوصة وهو
ما اذا كان الماء يجرى من الانبوب الى حوض الحمام والناس
يغترفون منه غرافاً متداركاً ومنهم من قال هو عنده
بمنزلة الماء الجارى على كل حال لاجل الضرورة
ولو ادخل الجنب يده في حوض الحمام لطلب القصعة
وليس على يده نجاسة حقيقية يتنجس عنه ابى حنيفة
وعندهما الماء طاهر ولو ادخل الكفار او الصبيان
ايديهم لا يتنجس اذا لم تكن على ايديهم نجاسة حقيقية

ولو ادخل الصبي يده في الاء لا يتوضأ به استحسانا
ولو توضى به جاز حوض الحمام اذا تبس يطهر
اذا خرج مثل ما كان فيه مرة واحدة ولو ادخل
رأسه في الاء بنية المسح او خفيه يجوز بالاتفاق
ولا يصير الماء مستعملا عند ابى يوسف رحمه الله تعالى
فصل في المسح على الخفين ^١ المسح عليهما جائز
بالسنة من كل حدث موجب للوضوء اذا لبسهما على
طهارة كاملة فان كان مقيما يمسح يوما وليلة وان كان
مسافرا يمسح ثلثة ايام وليلتهما وابتدأوها عتیب
الحدث ولا يبر رقت الطهارة ولا وقت اللبس
ولو غسل رجله ولبس خفيه ثم اكل الطهارة قبل
ان يحدث جاز المسح عليهما عندنا خلافا لما شافعى
لان عندنا يكفيه ان يكون الخف ملبوسا على طهارة
كاملة عند اول الحدث والطهارة الناقصة هي طهارة
صاحب العذر حتى ان المستحاضة ومن في معناها اذا
توضأت ولبست قبل ان يظهر منها نية تمسح
كالاصحاء ولو لبست بطهارة العذر تمسح في الوقت
فقط عندنا وعند فر تمسح تمام المدة ولا يجوز المسح لمن
وجب عليه الغسل والرجل والمرأة فيه سواء والمسح
على ظاهرهما خطوطا بالاصابع يبدأ من قبل الاصابع

الى الساق اعتبارا بالغسل وفرض ذلك مقدار ثلاث
اصابع من اصابع اليد ولو وضع يديه من قبل الساق
ومدها الى رؤس الاصابع جاز ولو مسح عليهما
عرضا جاز ايضا وكذا لو مسح بثلاث اصابع موضوعة
غير ممدودة يجوز ولكنه يكون مخالفا للسنة في جميع
ذلك وكيفية المسح ان يضع يديه على مقدم خفيه
ويحافى كفيه ويمدهما الى الساق او يضع كفيه مع الاصابع
ويمدهما جهة ولو مسح رؤس الاصابع وجافى اصول
الاصابع والكف لا يجوز الا ان يكون الماء متقاطرا
والمستحب ان يمسح بباطن الكف ولو مسح بظاهر
كفيه يجوز ولو مسح على باطن خفيه لم يؤمن قبل العقبين
او من جوانبهما لا يجوز وذكر في المحيط لو توضأ
ومسح بيلة بقيت على كفيه بعد الغسل يجوز ولو مسح
رأسه ثم مسح خفيه بيلة بقيت على كفيه لا يجوز ولو لم
يمسح وخاض في الماء لابتية المسح او مشى في الخشيش
المبتل بالماء او بالطر يجرؤه وكذا اذا اصابه المطر
ينوب عن المسح خلافا للشافعي وفي بعض الروايات
لا يجرؤه الابتية لانه خلف عن الغسل كالتييم ومن ابتدا
المسح وهو مقيم فساfer قبل تمام يوم وليلة مسح تمام
ثلاثة ايام ولياليها ومن ابتدا المسح وهو مسافر

ثم اقام ان كان مسح يوما وليلة او اكثر لزمه نزعهما
وغسل رجليه وان كان مسح اقل من يوم وليلة
اتم مسح يوم وليلة * ومن لبس الجرموق فوق الخف
قبل ان يمسح على الخف مسح على الجرموق فان
مسح على الخفين ثم لبس الجرموقين لا يمسح على الجرموقين
ولو نزع احد الجرموقين فله ان ينزع الآخر
ويمسح على خفيه ولا يجوز المسح على الجرموق المنفرد
وان كان خفاه غير منفرد وكذا لا يجوز المسح
على خف فيه خرق كبير بين منه مقدار ثلاث اصابع من
اصابع الرجل فان كان اقل من ذلك جاز وان كان الخرق
في خف واحد قدر اصبعين في موضع او في موضعين
وفي الآخر قدر اصبع جاز المسح وان كان في خف
واحد يجمع فلا يجوز ويشترط ظهور الاصابع بكمالها
ولو ظهر الابهام وهي مقدار ثلاث اصابع من غيرها
جاز ولو كان طول الخرق اكثر من قدر ثلاث اصابع
وانفتاحه اقل من ذلك لا يمنع جواز المسح وكذا
لو انفتق خرزه الا انه لا يرى شيء من قدمه ولو كان
يبدو حالة المشي ولا يبدو حالة الوضع يمنع كذا ذكره
في المحيط ولو كان الاخر بالعكس لا يمنع وكذا ان كان
فوق الكعب لا يمنع واذا اراد ان يخلع خفيه فترع

القدم من الخف غير ان التدم في الساق بعد انتقض
 مسحه اجماعا وان نزع بعض القدم عن مكانه فروى
 عن ابي حنيفة انه اذا خرج اكثر العقب عن عقب
 الخف انتقض المسح وفي بعض الروايات اذا صار
 بحال تعذر المشي المعتاد معه انتقض وفي بعض الروايات
 ايضا ان بقي في موضع قرار القدم مقدار ثلاث اصابع
 لا ينتقض وهو رواية عن محمد وبه اخذ بعض المشايخ
 وفي كتاب الصلوة لابي عبد الله الزعفراني رجل
 مسح على خفيه ثم دخل الماء ان ابتل جميع احدي
 القدمين ينتقض مسحه رجل اخرج عقبه من عقب
 الخف الا ان مقدم قدمه في قديم الخف ان يمسح
 ما لم يخرج صدر قدميه عن الخف الى الساق وفي
 بعض المواضع ان كان صدر القدم في موضعه والعقب
 يخرج ويدخل لا ينتقض مسحه وكذا لو كان الخف
 واسعا اذا رفع القدم برتفع العقب حتى يخرج واذا
 وضع عاد العقب الى موضعها لا ينتقض وعن محمد
 رحمه الله خف فيه فتق مفتوح وبطانة الخف
 من خرقة او من غيرها غير منفتق مخروزا في الخف جاز
 المسح كذا ذكره في الذخيرة ولا يجوز المسح على العمامة
 والفلنسوة والبرقع والتفازين وشجور المسح

على الجبائر وان شدها على غير وضوء فان سقطت
من غير برء لم يطل المسح وان سقطت عن برء بطل
المسح فيجب غسل ما تحتها والمسح على الجبائر انما
يجوز اذا لم يقدر على المسح على القرحة بان كان
يضرها الماء اما اذا كان يقدر على المسح على نفس القرحة
فلا يجوز قال برهسان الدين ينبغي ان يحفظ هذا
فان الناس عنه غافلون وان ترك المسح على الجبيرة
والمسح لا يضره جاز عند ابي حنيفة خلافا لهما اما
الاستيعاب فشرط عند البعض وبعضهم قالوا اذا
مسح على اكثرها جاز ولو كان المسح على النصف
او الاقل لا يجوز ويكتفى بالمسح مرة واحدة هو الصحيح
ولو كانت الجراحة في موضع وليس تحت جميع الجبيرة
جراحة جازله المسح تبعاً لموضع الجراحة ولو كان
مقطوع احدى الرجلين من الكعب او دونها فان غسل
موضع القطع فرض فلو غسل موضع القطع ولبس
خفيه ينظر ان كان بقي من ظهر القدم مقدار ثلاث
اصابع او اكثر يمسح والا يغسلها لانه وجب غسل
المقطوع وان كان مقطوع الاصابع وبعض خفيه
خال عن القدم فان وقع المسح على المقنول مقدار
ثلاث اصابع جاز والا فلا وكذا اذا كان الخف واسعا

وبعضه خال عن القدم رجل توضأ ومسح على الجيرة
ولبس خفيه ثم احدث قبل ما برءت فتوضأ بمسح
على الجيرة واخفين فان احدث بعد ما برأت لايمسح
لانه لبس على طهارة ناقصة ذكره في شرح الاسجبابي
واذا كان في رجله شقاق فجعل فيه الدواء او الشحم
يمر الماء فوق الدواء ولايكفيه المسح وان كان الشقاق
في يده وقد عجز عن الوضوء يستعين بغيره حتى
يوضئه فان لم يستعن ونيم جازت صلاته عند ابي حنيفة
فان لم يجد من يوضئه جازت صلاته بلا خلاف اما
المسح على الجوارب فلا يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله
الا ان يكون الجواربان منعولين او مجلدين ^{او مجلدين} ^{او مجلدين} فلا يجوز
اذا كانا ثخينين لا يشفان الماء وعليه الفتوى وفي الذخيرة
قيل رجع ابو حنيفة الى قولهما في آخر عمره والثخين
ان يمسك على الساق من غير ان يشد بشئ ويجوز
المسح على الخفاف المتخذة من اللبود التركية لا مكان
قطع المسافة بها ﴿ فصل في نواقض الوضوء ﴾
المعاني الناقضة للوضوء كل ما خرج من السبيلين
وان خرج من قبل الرجل او المرأة ريح مثنية الصحيح
انه لا ينقض به ذكره في المحيط وان خرج ريح
من المفظة يجب عليها الوضوء وذكر في جامع قاضيخان

يستحب لها ان يتوضأ وكذا الدود او اخصاة اذا خرج
 من احد هذين الموضعين وان خرج الدود من الفم
 او من الاذن او من الجراحة لا ينتقض وان ادخل
 الحنفة ثم اخرجها ان لم تكن عليها بلة لا ينتقض
 الوضوء والاحوط ان يتوضأ وان اقطر الدهن
 في اخليله فعاد فلا وضوء عليه عند ابي حنيفة خلافا لهما
 رحمهم الله تعالى وان احتشى اخليله بقطنه خوفا من
 خروج البول ولولا ذلك يخرج منه البول فلا بأس به
 ولا ينتقض وضوءه ما لم يظهر البول على القطنه
 وان غابت القطنه ثم اخرجها او خرجت هي رطبة
 انتقض وضوءه وان ابتل الطرف الداخل ولم ينفذ
 لم ينتقض وان سقطت ان كانت رطبة انتقض وان
 كانت يابسة لم ينتقض وكذا الحكيم في كرسف النساء
 اذا سقطت سواء كانت الكرسف في الفرج الداخل
 او في الفرج الخارج وان كانت احتشت في الفرج الخارج
 فابتل داخل الحشو انتقض وضوءها نفذ اولم ينفذ
 واما اذا احتشت في الفرج الداخل فان نفذ الى خارجه
 ينتقض والا فلا اما الخارج من غير السبيلين فيوجب
 انتقاض الطهارة عندنا على التفصيل خلافا للشافعي
 كالقي والدم ونحوهما اما القي اذا كان ملاء الفم ينتقض

سواء كان طعاما او ماء او مرة فان كان بلغها لا ينتقض
 عند ابي حنيفة ومحمد رجهما الله سواء نزل من الرأس
 او صعد من الجوف وان قاء نعا ان كان سائلا نزل
 من الرأس ينتقض وان كان علقا لا ينتقض وان صعد
 من الجوف ان كان علقا لا ينتقض الا ان يملا الفم
 وان كان سائلا فعلى قول ابي حنيفة ينتقض به
 الوضوء وان لم يكن ملا الفم وعند محمد رجه الله
 لا ينتقض مالم يكن ملا الفم وان قاء طعاما او غيره
 قليلا قليلا ان اتحد المجلس يجمع عند ابي يوسف وقال
 محمد ان اتحد السبب يجمع والا فلا يجمع وتفسير
 اتحاد السبب انه اذا قاء ثانيا قبل سكون النفس
 عن الغشيان والهيجان اما الدم ونحوه اذا خرج
 من البدن ان سال نقض والا فلا وعلى هذا مسائل
 منها نقطة قشرت فسال منها ماء او دم او صديد ان سال
 عن رأس الجرح ينتقض وان لم يسلم لا وتفسير السيلان
 ان ينحدر عن رأس الجرح واما اذا كان على رأس
 الجرح ولم ينحدر لا يكون سائلا وقال بعضهم اذا خرج
 وتجاوز الى موضع يلحقه حكم التطهير يعني اذا خرج
 الدم من الرأس الى انفه او الى اذنه ان سال الى موضع
 يجب تطهيره عند الاغتسال نقض وان مسح السدم

عن رأس الجرح بقطنته ثم خرج فمسح ثم قسم اوالتي
 القراب عليه ينظر ان كان بحال لو ترك لسال نقض
 والا فلا ولو بزق وفي بزاقدم ان كان البراق غالبا
 فلا وضوء عليه وان كان الدم غالبا فعليه الوضوء
 وان استويا يتوضأ احتياطا ولو عض شيئا فرأى
 اثر الدم عليه فلا وضوء عليه وقال بعض المشايخ
 ينبغي ان يضع يده او اصبعه على ذلك الموضع ان وجد
 الدم فيه نقض والا فلا وعن محمد انه قال الشئ اذا كان
 في صفيه رمد ويسيل الدموع منهما آخرا بالوضوء
 لوقت كل صلاة لاني اخاف ان يكون ما يسيل منه
 صليدا فيكون صاحب عذر وفي الفتاوى الغرب
 في العين بمنزلة الجرح الذي لا يرقأ اما صاحب الجرح
 الذي لا يرقأ ومن به سلس البول والمستحاضة يتوضؤون
 لوقت كل صلاة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت
 ماشاؤا من الفرائض والتوافل فاذا خرج الوقت بطل
 وضوءهم وكان عليهم استئناف الوضوء لصلاة
 اخرى وان توضأت المستحاضة حين تطلع الشمس
 تبقى طهارتها حتى يذهب وقت الظهر عند ابن حنيفة
 ومحمد خلافا لابي يوسف وزفر رحمهم الله وينبغي
 ان ير بط جرحه قليلا للنجاسة وان اصاب الثوب

من ذلك الدم أكثر من قدر الدرهم لزمه غسله إذا علم
 أنه إذا غسله لا يتنجس ولو كان بحال يتنجس ثانياً قبل الفراغ
 من الصلوة جازله أن لا يغسل وهو المختار للفتوى
 وصاحب العذر إذا منع الدم من الخروج بعلاج
 يخرج من أن يكون صاحب عذر ولهذا المعنى المقتصد
 لا يكون صاحب عذر بخلاف الخائض إذا احتشبت
 لا يخرج من أن تكون حائضاً رجل به جذري يخرج
 منها ماء هو سائل فتوضأ منه ثم سال القرحة التي لم
 تكن سائلة نقض لأن الجذري قروح وعلى هذا مسألة
 المخربين وصاحب الحدث الدائم من لا يمضي عليه وقت
 صلوة كامل إلا والحدث البني ابتلى به يوجد منه فيه
 وإذا توضأ لحدث آخر والدم منقطع ثم سال فعلية
 الوضوء ذكره في أحكام الفقه وإن انقطع الدم وقتاً
 كاملاً يخرج من أن يكون صاحب عذر رجل انثر
 فسقطت من أنفه كتلة دم لم ينتفض وضوءه وإن
 قطرت انتفض * أفراد إذا مص العضو وامتلاء دعا
 إن كان كبيراً انتفض وإن كان صغيراً فلا ينتفض
 أما العلق إذا مص حتى امتلاء بحيث لو سقط لسال
 منه الدم انتفض وأما الذباب أو البعوض إذا مص
 وامتلاء دعا لا ينتفض إما الدم القليل أو القي القليل

فلما لم يكن حدثا لم يكن نجسا فاذا اصاب الثوب لا يمنع
وان فحش وكذا النوم ناقض اذا كان مضطجعا
او مشكنا او مستندا الى شيء لو ازيل لسقط وان نام
في الصلوة قاعدا او ساجدا فلا وضوء عليه وان كان
خارج الصلوة قدام على هيئة الساجد ففيه اختلاف
فظاهر المذهب انه يكون حدثا وان نام قاعدا
او واضعا اليديه على عقبه او واضعا بطنه على فخذه
لا ينتقض ذكره محمد في صلوة الاثرو لو نام محتجبا
لا وضوء عليه وكذا لو وضع رأسه على ركبته وان
سقط النائم ان انبته بعد ما سقط على الارض فعليه
الوضوء وان انبته قبل السقوط فلا وضوء عليه
وان نام على دابة عريانة ان كان حالة الصعود
وحالة الاستواء لا ينتقض وان كان حالة الهبوط
ينتقض لعدم تمكن المقعدة ولو كان في الاكاف
او في السرج لا ينتقض في الحالين وكذا الاغماء والجنون
ناقض وان قل وكذا السكر وحده السكران لا يعرف
الرجل من المرأة قال في المحيط اذا دخل في مشيته تحرك
فهو سكران وكذا القهقهة ناقضة في كل صلوة
ذات ركوع وسجود وتنقض الوضوء والصلوة جميعا
سواء كانت طائفا او ناسيا وان قهقه في صلوة الجنائزة

أو سجدة التلاوة أو سجدة السهو لا ينتقض وإن نام
 في صلوة ثم قهقهة فسدت صلاته ولا ينتقض وضوءه
 قاله في الأصل وقال محمد في المحيط فسدت صلوته
 وضوءه وبه أخذ عامة المتأخرين وإن قهقهة الصبي
 في صلوته لا ينتقض وضوءه وأما التبسم فلا ينتقض
 الوضوء بالإجماع ولا الصلوة وحد القهقهة قال
 بعضهم ما يظهر فيه الغاف والهاء المكررتان ويكون
 مسموعاً وخبراته قال بعضهم إذا بدت نواجذه
 ومنعه عن القراءة وقال بعضهم لا ينتقض حتى يسمع
 صوته وحد التبسم ما لا يكون مسموعاً ولجبراته
 وفي الحاقانية التبسم لا يبطل الوضوء ولا الصلوة
 والضحك يفسد الصلوة لا الوضوء وحد الضحك
 أن يكون مسموعاً دون خبراته وكذا المباشرة
 الفاحشة ناقضة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما
 الله تعالى أما من الذكر وأكل شيء مما سته النار
 فإنه لا ينتقض الوضوء عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله
 ولو حلق الشعر أو قلم الأظفار بعدما توضأ لا يجب عليه
 إعادة الوضوء ومن يتقن في الوضوء وشك في الحدث
 فلا وضوء عليه ومن شك في الوضوء ويتقن في الحدث
 فعليه الوضوء ومن شك في خلال الوضوء فعليه غسل

ماشك وان شك بعد تمام الوضوء فلا يلتفت ما لم يتيقن
﴿ فصل في النجاسة ﴾ النجاسة على ضربين
نجاسة غليظة ونجاسة خفيفة اما النجاسة الغليظة
فهي كالعذرة والبول والدم والخر ونجس الكلب
ولحم الخنزير وجميع اجزائه ولحوم مالا يؤكل لحمه
اذا لم يكن مذبوحا بالتسمية اما اذا ذبح بالتسمية وصلى
مع لحمه او جلده قبل الدباغة يجوز الا الخنزير فانه
اذا ذبح بالتسمية لا يطهر ولو دبح جلده ففي ظاهر
الرواية عن اصحابنا انه لا يطهر وعليه مائة المشايخ
وروى عن ابي يوسف انه يطهر ويجوز بيعه اما
الارواث والاخنة فكلها نجاسة غليظة عند ابي
حنيفة وعندهما نجاسة خفيفة وفي غنيته الفقهاء بول
الحمار وخره الدجاجة والبط نجاسة غليظة
واما النجاسة الخفيفة فهو كبول ما يؤكل لحمه وخره
ما لا يؤكل لحمه من الطيور في رواية الهندواني وقال
محمد كلاهما طاهر واما بول الهرة ففي ظاهر المذهب
انه نجس نجاسة غليظة واما خره ما يؤكل لحمه
من الطيور سنوي الدجاجة والبط والاوز فطاهر
عندنا كالحماس والعصفور ونحوهما ولو وقع في الماء
لا يفسده وكذا بع الفأرة اذا وقع في الدهن لا يفسده

إذا كان قليلا لعموم البلوى البيضاء إذا وقعت
 من البجاجة في الماء أو في المرققة لا تفسده وكذا السخلة
 وكذا الأنفحة إذا خرجت من شاة ميتة (أما الماء
 المستعمل فنجس نجاسة غليظة عند أبي حنيفة رحمه الله
 وعند أبي يوسف نجس نجاسة خفيفة وعند محمد طاهر
 غير طهور والماء المستعمل كل ماء أزيل به حدث
 أو استعمل في البدن على وجه القربة امرأة غسلت
 القنور أو القصاع أو يدها من الوسخ أو العجين لا يصير
 الماء مستعملا وكل أهاب دبر فقد طهر وجازت الصلوة
 معه الأجسد الخنزير والادمي وذكر في الشرح كل
 حيوان إذا ذبح بالتميم طهر جلده ولحمه وشحمه وجميع
 أجزائه سوى الخنزير سواء كان مأكول اللحم أو غير مأكول
 اللحم جلد الادمي إذا وقع منه مقدار ظفر في الماء يفسده
 وفي الفتاوى الخاقانية كل ما كان مؤره نجسا لا يطهر
 لحمه وجلده وشحمه بالذكوة وعن محمد جلد الكلب
 والذئب يطهر بالذبح وعصب الميتة وقرنها وعظمها
 وریشها وشعرها وصوفها وظلفها طاهر إذا لم تكن
 عليه دسومة وأما جلد الفيل فيطهر بالدباغة وعظمه
 طاهر يجوز بيعه إلا عند محمد رحمه الله وروى عن محمد
 امرأة صلت وفي صفتها قلادة عليها سن أسد أو ثعلب

او كلب جازت صلاتها وذكر الشيخ الامام الاسباكي
 في شرحه السجاب اذا خرج من دار الحرب وعلم انه
 مدبوغ بودك الميتة لا تجوز الصلوة به ما لم يغسل وان
 علم انه مدبوغ بشئ طاهر جازت الصلوة به وان لم
 يغسل وان شك فالأفضل ان يغسل وان لم يغسل
 جاز والدباغة على ضربين حقيقة او حكمية فالحقيقة
 ان يدبغ بشئ طاهر كالعص والسبخة ونحوهما
 واما الحكمية فان يخرج الجلد عن حكم الفساد اما
 بالتزيب او بالتشميس او بالقائه في الزنج ولو اصابه بعد
 الدباغة الحكمية ماء فعن أبي حنيفة رحمة الله روايتان
 في رواية يعود نجسا وفي رواية لا يعود نجسا وكذا
 الثوب اذا اصابه مني فغرك والارض اذا اصابها
 نجس وجفت بالشمس وكذا البئر اذا تنجست فغارت
 ماؤها ثم عاد وفي فتاوى قاضيه ان الاظهر في البئر ان
 يعود نجسا وذكر في المحيط الاظهر ان لا يعود نجسا
 (فصل في البئر) اذا وقع في البئر نجاسة نزلت وكان
 نزع ما فيها من الماء طهارة لها وان وقعت فيها قارة
 او عصفورة او نحوها ينزع منها عشرين دلو الى
 ثلاثين وان ماتت فيها حمامة او دجاجة او سنور نزع
 منها اربعون دلو او خمسون الى ستين وان ماتت فيها

شاة او كلب او آدمى ينزح جميع الماء وكذا ان اسخرج
 الكلب او الخنزير حيا وان لم يصب فيه الماء وكل
 حيوان اذا اخرج حيا وقد اصاب فيه الماء ينظر
 ان كان سوره طاهرا لا ينجس الماء ولكن لا يتوضأ
 منه احتياطا وان توضئ جاز وان كان سوره نجسا
 ينزح كله وان كان سوره مكروها ينزح منه عشر دلاء
 ونحوها احتياطا وان كان سوره مشكوكا ينزح كله
 كذا روى عن ابى يوسف رحمه الله فى الفتاوى وان اتفخ
 الحيوان او تفسخ نزع جميع ما فيها صغر الحيوان
 او كبر وان وجلوا فيها فارة ميتة ولا يدرون انها
 متى وقعت ولم تنفخ ولم تفسخ اعدوا صلاة يوم وليلة
 اذا كانوا قد توضأوا منها وغسلوا كل شئ اصابه
 ماؤها وان كان قد اتفخت او تفسخت اعدوا صلاة
 ثلاثة ايام ولياليها عند ابى حنيفة رحمه الله وقال ليس
 عليهم اعادة شئ حتى يتحققوا انها متى وقعت واذا وقعت
 بكرة او بعزتان فى البئر من بعز الابل او البقر لم ينجس
 البئر استحسانا وان اخرجت بعد التفتت ينجس البئر
 وان وقعت فى اثابن وقت الحلب فاخرجت حين وقعت
 لم ينجس ايضا وروى عن ابى حنيفة رحمه الله البعرة
 اذا كانت يابسة لم تفسد الماء ما لم يستكثره الناظر

لعموم البلوى وفي الرطبة والمنكسرة اليابسة
 اختلاف بين المشايخ بعضهم افنى بالتجسس فيهما
 وبعضهم سوى بين الرطب واليابس والمنكسر
 والصحيح والارواث بمنزلة المنكسرة وكذا الاخشاء
 واكثر المشايخ على انه تعتبر فيه الضرورة والبلوى
 ان كان فيه ضرورة لا يحكم بالنجاسة للضرورة
 والروث اذا كان صلبا فهو بمنزلة البعرة وان وقع
 خروء الحمام والعصفور لم يفسد وهذا مذهبنا وان وقع
 خروء الدجاج افسده وكذا خروء الخفاش وبوله لا يفسد
 وكذا ذرق ما لا يؤكل لحمه من الطيور فانه طاهر
 عندهما خلافا لمحمد وقال بعضهم روى عن ابي حنيفة
 وابي يوسف ان ذرق سباع الطير لا يفسد الثوب
 الا اذا فحش ويفسد الماء وان قل ولا يفسد الماء التكبير
 ويفسد الاواني وان قل ولا يفسد ماء البئر وان بالت
 شاة او بقرة في البئر يتنجس الا عند محمد وان قطرت دم
 او خمر في البئر يزرع ماء البئر كله وفي الذخيرة جنب نزع
 من البئر دلوا فصب على رأسه ثم استقى دلوا آخر
 فتقاطر من جسده في البئر لا يتنجس للضرورة وان وقع
 جنب في البئر او دخل لطلب الدلو قال ابو حنيفة
 رحمه الله الرجل جنب والماء نجس وفي رواية يخرج

من الجنابة اذا تمضمض واستنشق ثم يتجسس فعلى هذه
 الرواية يجوز له ان يقرأ القرآن لخروجه من الجنابة
 وقال ابو يوسف الرجل جنب والماء طاهر وقال محمد
 كلاهما طاهر ان هذا اذا لم يكن على بدنه او ثوبه
 نجاسة حقيقية وان كانت يتجسس بالاجاع ولو وقعت
 في البئر اكثر من قارة واحدة عن ابي يوسف انه قال
 الى ان يمزج عشرون دلو او ثلاثون وان كانت خمسا
 يمزج اربعون او خمسون الى تسع فان كانت عشرا يمزج
 ماء البئر كله وان كانت البئر معينا لا يمكن نزحها اخرجوا
 مقدار ما كان فيها من الماء كيف يقدر قال بعضهم يحفر
 حفيرة مثل عمق الماء وعرصه فينزح حتى يمتلئ الحفيرة
 وقال بعضهم يحكم بهذواصل فينزح بحكمهما وعن
 محمد ينزع منها ما ثا دلو الى ثلثائة دلو اذا نزح بوقوع
 القارة عشرون دلو او ثلاثون طهر الدلو وارشاء
 تبعاً لطهارة البئر وموت ما ليس له دم سائل لا يتجسس
 الماء ولا غيره كالبق والذباب والزناير والعقارب وكذا
 موت ما يعيش في الماء اذا مات فيه كالسمك والضفدع
 والسرطان والحيدة وان مات في غير الماء اما السمك
 فانه لا يتجسس بلا خلاف واما الضفدع اذا مات في العصير
 فقد اختلف المتأخرون واكثرهم على انه يتجسس

وذكر الاسيحيين في شرحه ما يعيش في الماء مما لا يؤكل
 لحمه اذا مات في الماء فتقتب او تفسخ فانه يكره شرب
 ذلك الماء وكذا الحية المائية اذا كانت كبيرة لهادم
 سائل وكذا الوزغة اذا كانت كبيرة لهادم سائل
 ﴿ فصل في الابرار ﴾ سور الادمي طاهر سواء كان
 مسلما او كافرا او جنبا او حائضا او طاهرا وكذا سور
 ما يؤكل لحمه طاهر كالابل والبقر والغنم واما سور
 الفرس فمن ابي حنيفة فيه روايات في روايه نجس
 وفي روايه مشكوك وفي روايه مكروه وفي روايه طاهر
 واما عندهما فهو طاهر بلا شك وبه اخذ بعض المشايخ
 وسور الكلب والخنزير وسباع البهائم نجس وسور
 سباع الطير وما يسكن في البيوت مثل الحية والعقرب
 والوزغة والقارة والبعاجه المخلاة والهرة مكروه
 وان اكلت الهرة القارة ثم شربت الماء على الفور
 يتنجس الماء وان مكث ساعه وخسعت فيها فمكروه
 وسور الحمار والبغل مشكوك وعرق كل شيء معتبر
 بسوره الا ان عرق الحمار طاهر عند ابي حنيفة
 في الروايات المشهورة كذا ذكره القدوري ولبن الاثان
 نجس في ظاهر الروايه وروى عن محمد انه طاهر
 ولكن لا يؤكل وهو الصحيح وان اصاب الثوب

من السور المكروه لا يمنع وان فحش وان اصاب
 من السور المشكوك لا يمنع ايضا وروى عن ابي يوسف
 انه قال يمنع ان فحش الصحيح ان الشك في طهوريته
 لا في طهارته وان اصاب من السور النجس يمنع
 اذا زاد على قدر الدرهم والاصل فيه ان النجاسة
 الغليظة اذا كانت قدر الدرهم او دونه فهو عفو
 لا تمنع جواز الصلوة عندنا وعند زفر والشافعي
 تمنع وان قلت وينبغي ان تغسل وان كانت اقل من
 درهم حتى ان الثوب اذا اصابه من النجاسة الغليظة
 اقل من قدر الدرهم ولم يغسل ثم اصابه مقدار ما
 لو جمع بتلك النجاسة يصير اكثر من قدر الدرهم
 منعت جواز الصلوة اجاءا وقد روى عن ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى انه غسل ثوبه من قطرة دم اصابته
 ثم الدرهم المراد هو الدرهم الشاهلي وهو مثل
 عرض الكعب قال ابو جعفر يقدر بالوزن في النجاسة
 المنجسة كالعذرة وبالبسط والعرض في النجاسة
 الزقية كالبول والخمر وان اصابه دهن نجس اقل
 من قدر الدرهم ثم انبسط قال بعضهم يعتبر وقت
 الاصابة فلا يمنع وقال بعضهم يمنع وبه يؤخذ وان
 اصاب الجلد فتشرب او ادخل يده في السمن النجس

او المرأة اذا اختضبت بالخضاء النجس او الثوب اذا
صبغ بالصبيغ النجس ثم غسل ثلاث مرات طهر
الجلد والثوب واليد وان بقي اثر الدهن والصبيغ
والمخضاب وما تشرب الجلد فهو صفو وذكر في المحيط
يظهر الثوب بشرط ان يغسله حتى يصفو الماء
ويسيل منه الايض وان غسل بغير حرص الا يرى
الى ماروى عن ابي يوسف في الدهن النجس انه اذا
جعل الدهن في اناء فصب عليه الماء فعملو الدهن
فيرفع بشئ هكذا اذا فعل ثلاث مرات يحكم بطهارته
وفي الذخيرة رجل ادهن رجله ثم توضأ وصلحها
فلم يقبل الرجل الماء جاز وضوءه ثوب اصابه نجاسة اقل
من قدر الدرهم فتغلت الى بطائه فصار النجس اكثر
من قدر الدرهم يمنع جواز الصلوة عند محمد وعند ابي
يوسف لا يمنع واذا لف الثوب المبلول النجس طاهر
يا بس فظهرت ندوته ولكن لم يصر رطبا بحيث
لو عصر لا يسيل منه شئ ولا يتقاطر فالاصح انه لا يصير
نجسا وكذا الثوب الطاهر اليابس اذا بسط على ارض
نجسة رطبة وان نام على فراش نجس فعرق وابتل الفراش
من عرقه فان لم يصب بلل الفراش جسده لا يتنجس وكذا
اذا غسل رجله ومشى على لبده نجس فابتل المبدل لا يتنجس

وان مشى على ارض نجسة فابتلت الارض من بلل رجليه
واسود وجه الارض ولكن لم يظهر اثر البلل في رجله
ولم يتنجس رجله وجازت صلوته واما ان صارت طينا
رطبا فاصاب رجله لا يجوز وفي الذخيرة رجل رمدت عينه
فرمست فاجتمع رمصها في الملق قال يجب ان يتكسف
في اقبال الماء الى الملق ان لم يضره كافي اقبال الماء
الى المساق حال الصحة اذا صاب دهنه في اذنه فكث
في دماغه يوما ثم خرج من اذنه فلا وضوء عليه وان
خرج من الفم فعليه الوضوء وان دخل ماء في اذنه
عند الاغتسال ثم خرج من انفه فلا وضوء عليه
وان خرج من الفم فعليه الوضوء بالقرينة اذا برأت
فارتفع قشرها ولكن اطراف الفرج موصولة
بالجلد الا الطرف الذي كان يخرج منه القبح فتوضأ
جاز وضوءه وان لم يصل الماء الى ما تحته ولو توضأ
ثم جلق رأسه او خيته او قلم ظفره لم يجب امرار الماء
على تلك الاعضاء * الماء الذي يسيل من فم النائم فهو
ظاهر وذكر في التخييط انه ان جف وبقية اثر قهوه
نجس وفي المتنظ هو طاهر الا اذا علم انه من اخوف
واما النجاسة الخفيفة كبول ما يؤكل فجه فانها مقبرة
بالكثير الفاحش وروى عن ابي حنيفة رحمه الله

مقدر بشير في شبر وروى عن محمد انه يعتبر بالربع
ثم اختلف المشايخ في كيفية اعتبار الربع فقال بعضهم
يعتبر ربع جبع الثوب وقال بعضهم يعتبر ربع الموضع
ان كان ذبيلا فربع الذيل وان كان دخر يصا
او كما فر ربع ذلك ارادوا به ربع ثلث الثوب (واما الشرط
الثاني فهو الطهارة من الانجاس) يجب على المصلي
ان يزيل النجاسة عن بدنه وثوبه وللمكان الذي
يصلي فيه وكما يجوز ازالته بالماء المطلق فكذا يجوز
بالماء المقيد وبكل مانع ظاهر يمكن ازالته به وكذا
يجوز ازالته بالنار او بالتراب في مواضع (منها اذا
تلخ السكين بالدم او رأس الشاة ثم ادخل النار
فاحترق الدم طهر الرأس والسكين وكذا اذا اصاب
السكين دم فمحه بالتراب يطهر وعن محمد اذا اصاب
يد المسافر نجاسة قال يمسحها بالتراب وكذا اذا اصاب
الخف نجاسة لها جرم عن ابي يوسف انه قال اذا
مسه بالتراب او بار مل على سبيل المبالغة يطهر
وعليه فتوى مشايخنا ذكره في المحيط وان لم يكن لها
جرم كالبول او الخمر فلا بد من الغسل رطبا كان
او يابسا وكان القاضي الامام ابو علي النسفي يحكي
عن الشيخ ابي بكر محمد بن الفضل انه قال اذا مشي

على التراب او الرمل ولزق بعض التراب بالنعل وجف
ومسحه بالارض يظهر عند ابى حنيفة رحمه الله
وهكذا روى القتيبة ابو جعفر عنه وعن ابى يوسف
مثل ذلك الا انه لا يشترط الجفاف فيه وكذا يجوز ازالتها
بالحك والحت والفرك اما الحك والحت فانه في الحف
اذا اصابته نجاسة لها جرم فيست يطهر بالحك والحت
عند ابى حنيفة وابى يوسف رحمه الله وذكر
في المحيط ان محمدا رجع الى قولهما بالرأى لم أرأى
عموم البلوى وان اتضح البول مثل رؤس الابر
فذلك ليس بشئ واما الفرك في الماء فيطهر التوب
اذا لمس والعضو يلحى وان كان التوب ذا طاقين
وهو الصحيح وكذا بالمس اذا اصاب الخمر يده
فلمسه ثلاث مرات يطهر يده بالريق كما يطهر يده
بريقه واما اذا اصاب التوب نجاسة فان لم تكن
النجاسة مرئية يغسلها حتى يغلب على طمها
قد طهر وقيل اذا غسل مرة وعصر بالماء يطهر
وقيل لا يطهر ما لم يغسل ثلاث مرات ويصره
في كل مرة والفتوى على الاول وعلى هذا مسائل
(منه) ما روى عن ابى يوسف ان الجنب اذا اترر
في الحمام وصب الماء على جسده من حيث الظهر

والبطن حتى خرج من الجنابة ثم صب الماء على الأزار
 يحكم بطهارة الأزار وإن لم يعصره قال في موضع
 آخر إن أمر الماء فوق الأزار بكفيه فهو أحسن
 وأحوط وفي المتن شرط العصر في قول أبي يوسف
 أيضا ولو أصاب البول ثوبه فغسله مرة في نهر جار
 وعصره يطهر وهذا قول أبي يوسف أيضا وذكر
 في الأصل وقال يفصله ثلاث مرات ويعصره في كل
 مرة وعن محمد يغسلها ثلاث مرات ويعصره في المرة
 الثالثة فيظهر ثم في كل موضع شرط العصر ينبغي
 أن يسأل في العصر حتى يصير الثوب بحال لو عصر
 بعد ذلك لا يسيل منه الماء ويعتبر في كل شخص قوته
 وطاقته وفي فتاوى أبي الليث خفف بطانة ساقه
 من الكرباس فدخل في جوفه ماء نجس فغسل الخف
 وذلك باليد ثم ملأ الماء وأهرقه إلا أنه لم يتهياه عصر
 الكرباس فقد طهر الخف وروى عن أبي الناسم
 الصفار في رجل يستحي ويمجرى ماء استنجاه تحت
 رجله وليس بحفيه خرق له أن يصلي مع ذلك الخف
 لأن بالماء الأخير يطهر الخف كما يطهر موضع
 الاستنجاء وفي المتن أن كان خفه منخرقا وأصاب الماء
 رجله ولقافته وجسوت سعة الأمر فيه الأيرى

ان البساط النجس اذا جعل في نهر وترك فيه يوما وليلة
حتى جرى الماء عليه يطهر ولو كان على يده نجاسة
رطبة واخذ بها عروة القمعة كلما صب الماء فاذا غسل
يده ثلاثا طهرت اليد والعروة الحصير من قصب اذا
اصابته نجاسة فمجفت بذلك ثم يغسل ثلاثا وان كانت
رطبة يغسل ثلاثا ولا يحتاج الى شيء آخر وان كان
من بردي يغسل ثلاثا ويحفف في كل مرة فيطهر عند
ابي يوسف خلافا للحمد وفي النوازل اذا اصابته الخزف
او الآجر نجاسة ان كان قديما يطهر بالغسل ثلاثا
بحفف اولم يحفف وان كان حديثا غير مستعمل يغسل
ثلاثا مرات ويحفف في كل مرة وذكر في الجمع يطهره
مقدار ما يقع اكثر رآه انه قد طهر واشترط مع ذلك
ان لا يوجد منه طعم النجاسة ولا لونها ولا ريحها وان
وجد احد هذه الاشياء لا يحكم بطهارته الا ان يصل
الى حد المشقة وعليه اكثر المشايخ ولو موه الحديد
بالماء النجس يموه بالماء الطاهر ثلاث مرات فيطهر
وفي المحيط عن شمس الائمة السرخسي الارض اذا
جفت ولم يبين اثر النجاسة تطهر سواء وقع عليها
الشمس اولم تقع والحصى اذا نجس فمجفت النجاسة
وذهب اثرها يطهر ايضا اذا كان متاخلا

في الأرض وكذا النيل والجشيش وكذا سائر ما ينبت
في الأرض ما دام قائما على الأرض فإنه يطهر بالجفاف
مطلقا ذكره الزندوستي وعن محمد بن الفضل الجمار
إذا بال في المثيلة ووقع عليها الطل ثلاث مرات ووقع
النفس عليها ثلاث مرات فقد ظهر وكذا الخبز
والآجر إذا كان مقروشا يطهر بالجفاف وأما إن
كان موضوفا على الأرض بحيث ينقل ويحول فحينئذ
لا بد من الغسل والتبلة إذا كانت مقروشة وتجمست
بجارتها الصلوة عليها بعد الجفاف وذكر في موضع
آخر إن كانت الخبز التي تنقل تشربت بالنجاسة
فظهر بالجفاف وإن كانت ما تشربت لا تطهر
إلا بالغسل ثلاثا والتخفيف في كل مرة الماء والتراب
إذا كان أحدهما نجسا فالطين نجس أيضا فاجعل منه
الكوز أو القدر فطبخ يكون طاهرا ولو اجترقت
العبرة أو الروث فصار رمادا أو مات الجمار في الحلة
فصار ملحا أو وقع الروث في البئر فصار حبة زالت
نجاسته وطهر عند محمد خلافا لابن يوسف رحمه الله
ولو وقع ذلك الرملة في الماء الصحيح أنه يتنجس وكذا
الآجر يطهر بالغسل والجفاف ظاهره لا باطنه حتى
لو وقع قطعة منه في الماء يتنجس التربة كذلك ذكره

في المحيط حار بال في الماء فخرج منه رشاش فاصاب
 ثوب انسان لا يمنع حتى يلبس فيه بول وبه اخذ
 العقيد ابو النيث وفي فتاوى قاضيخان اذا بال في ماء
 راكد فاصاب الرشاش اكثر من قدر درهم يمنع وعن
 محمد بن الفضل اذا كان في رجل الفرس نجاسة نحو
 السرقين فشي في الماء فخرج منه رشاش فاصاب
 ثوب الراكب عيار الثوب نجاسة سوله كان الماء راكنا
 او جاريا وان لم يكن في رجله نجاسة فلا يضره
 ومثل ابو نصر الدباس عن يغسل دابته فيصيده من
 ذلك الماء او من عرقها قال لا يضره قيل له لن كان
 قد تعرض في بولها وروثها قال اذا جفها وتلاثر وذهب
 عنه لا يضره ايضا وفي النخيرة اذا التقي الحجر المتلطح
 بالخرقة في الماء الجاري فارفعت منه قطرات فاصاب
 منها ثوب انسان اكثر من قدر الدرهم قال ابو بكر
 لا يجب غسله الا ان يظهر فيه لون النجاسة وقال
 نصير يجب غسله ولو صلى ومعه شعر انسان اكثر من
 قدر الدرهم جازت الصلوة وبه اخذ العقيد ابو جعفر
 وابو القاسم الصغار وعن ابي حنيفة انه لا يجوز وبه
 اخذ نصير بن يحيى جرة البعير كسر فيه ومراة
 كل حيوان كبوله اذا وقع بجلد انسان في الماء القليل

ان كان مقدار ظفر افسده وفي اسنان الادى اختلاف
 المشايخ وفي فتاوى البقال قطعة جلد كلب الترق
 بحرا حية في الرأس يعيدما صلى به وان صلى ومعه
 نور اوحية يجوز بخلاف جر والكلب واذا لحست
 الهرة كف رجل يكرهه ان يدعها تفعل ذلك لان
 ريقها مكروه وكذا يكره ان يأكل ما بقى منها
 وذكر في موضع آخر انها ان لحست عضو انسان
 فصلى قبل ان يغسل جاز والاولى ان يغسل ذلك
 وفي النخيرة ان كانت النجاسة في موضع الاستنجاء
 اكثر من قدر الدرهم فاستجمر بثلثة احجار فارتقاها
 ولم يغسل بالماء قال الفقيه ابواليث في فتاويه يجرئه وبه
 تأخذ الرجل اذا كان قد استجى بالماء وخرج منه ريح
 قبل ان يمس موضع الاستنجاء هل يتجسس من اليه
 الموضع الذي يمر به الريح الصحيح انه لا يتجسس وذكر
 في موضع آخر عليه ان يعيد الاستنجاء لانه لما خرج
 منه الريح خرج معها الماء الذي دخل وقت الاستنجاء
 وكذا اذا كان قد لبس سراويله مبتلا فخرج منه ريح
 لا يتجسس السر او يل على الاسح واذا ارتفع بخار
 الكسيف او المربط فاستجسد في الكوة او في الباب ثم ذاب
 الجمد وقطر على احد فاصاب ثوبه يتجسس كلب مشى

على طين فوضع رجل قدميه على ذلك الطين يتنجس
وكذا اذا مشى على ثلج وثلج رطب وان كان الثلج
جامدا فهو طاهر الكلب اذا اخذ عضو انسان
او ثور لا يتنجس ما لم يظهر فيه البلب سواء كان راضيا
او غضبان الكلب اذا اكل بعض عنقود العنب يغسل
ما اصابه ثلثا ويؤكل وكذا يفعل بعد ما يلس
العنقود ولو عصر العنب فادى رجله وسال الدم
على العصير والعصير يسيل ولا يظهر اثر الدم فيه
لا يتنجس وهذا قول ابى حنيفة وابى يوسف كما سر
في الماء الجارى ذكره في المحيط ولو توضأ بانه المنكوك
او بالاء المكروه ثم وجد ماء خالصا ليس عليه شئ
ما اصابه وما لاق من الدم السائل باللحم فهو نجس
وما بقى في اللحم فليس ينجس وذكر في المحيط وقال
رايت في بعض الكتب الطحال او القلب اذا شق
وخرج منه دم ليس بسائل فليس بشئ وفي الملتقط
لوصلى وهو حامل رجل شهيد وعليه دماؤه يجوز
صلاته وقال في موضع آخر امرأة صلت وهى حاملة
صبي وثوب الصبي نجس جازت صلاتها اذا اصلى
مضارين شاة ميتة فضلى بها جازت صلاته ولو صلى
ومعه فأرتمك جازت صلاته امرأة صلت ومهاصي

ميت فان كان لم يستهل عند ولادته فصلاها فاسدة
 غسل اوله يغسل وكذلك ان استهل ولم يغسل واذا كان
 قد استهل وغسل فصلاها تامة ذكره في الميون وذكر
 في نوادر ابى الوفاء قال يعقوب لو صلى في جلد خنزير
 مدبوع جاز وقيل اساء وقال ابو حنيفة ومحمد وجهما الله
 لا يجوز صلواته ولا يطهر بالدباغة ولو صلى ومعه
 بيضة قد صار محمد ما يجوز صلاته ولو صلى ومعه
 قارورة فيها بول لا يجوز صلاته بل يصل في ثوب
 محشو فلما اخرج خشوه وجد فيه فارة ميتة يابسة
 ان كان في ذلك الثوب ثقب او خرق يعيد صلاة ثلاثة
 ايام وللباه عند ابى حنيفة والا يعيد جميع ما صلى
 بذلك الثوب ومن لم يجد ما يزيل به النجاسة صلى معها
 ولم يعد يعني اذا كان على جسده نجاسة وهو مسافر
 وليس معه ماء او مائع مزيل او كان معه ماء وهو مخاف
 العطش وان كانت النجاسة بالثوب ان كان اقل
 من ربع الثوب طاهر فهو بالخيار ان شاء صلى به
 وان شاء صلى عريانا وان كان ربعه طاهر او ثلثه
 او رابعه نجسا لم تجز الدلو عريانه بل صلى به بلا
 خلاف وعند محمد يصلى به في الوجهين وان صلى
 عريانا يصلى قاعدا يوحى بالركوع والمجود فكيف

يقعد قال بعضهم يقعد كما يقعد في الصلوة وقال في النخيرة
 يقعدون على رجليه الى القبلة ويضع يديه على عورته الغليظة
 سواء صلى نهارا او في ليلة مظلمة او في البيت او في الصحراء
 وهو الصحيح وان صلى قائما اجزأه والاول افضل
 ولو قام على شئ نجس وصلى لا يجوز ولو صلى على
 مبطن في باطنه قدر ان كان مخيطا لا يجوز وان لم
 يكن مخيطا جازت ولو سجد على شئ نجس ففسد
 صلوته وقال ابو يوسف ان اعد حين علم على شئ
 طاهر لا يفسد وان كان موضع قدميه وركبتيه طاهرا
 وموضع انفه وجهته نجسا عن ابى حنيفة رحمه الله
 يسجد على انفه ويجوز صلاته خلافا للشافعي وان كان
 موضع انفه نجسا وبأثر المواضع طاهرا جاز بلا خلاف
 وذكر شمس الامم السرخسي انه اذا كانت النجاسة
 في موضع الكفين والركبتين جازت صلاته وقال
 في العيون هذه رواية شاذة والصحيح ان يقال ان كان
 في موضع ركبتيه لا يجوز صلاته وان كان موضع
 احدهما قدس به نجسا لا يجوز صلوته ان كان قد وضعا
 وان كانت النجاسة تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم
 فلو جمع لصلوا اكثر من قدر الدرهم يمنع كما يمنع
 في ثوب ذي طاقين وان افتتح الصلوة في مكان طاهر

ثم نقل قدميه على شيء نجس وقام ان لم يمكن مقدار ما يؤدى ركنا جازت والا فلا وكذا ان رفع نعليه وعليهما قدر ان ادى معهما ركنا فسدت صلاته وفي فتاوى اهل سمرقند اذا سجد يقع ثيابه على شيء نجس جازت صلاته اذا كانت يابسة وفي اختلاف زفر ويعقوب اذا كانت النجاسة على باطن الثوب او الاجر وهو على ظاهرهما قائم يصلى ام تفسد صلواته وبمثله اذا حلت النجاسة بخشبة فقلبها وصلى على الوجه الطاهر ان كان خلافاً للخشبة يقبل القطع تجوز الصلوة عليها والا فلا واذا اصاب الارض نجاسة ففرشها بطين او حصص وصلى عليه جازت وليس هذا كالثوب ولو فرشها بالتراب ولم يطين ان كان التراب قليلا بحيث لو استشمه احد يجذر اجماع النجاسة لا تجوز الصلوة ولا تجوز وان كان على الثوب نجاسة فقلب وصلى على الوجه الثانى تجوز صلاته وقال ابو يوسف لا تجوز وبه اخذ بعض المشايخ وهذا كله مذهب محمد وهو مذکور في المحيط والوسط المصلى على شيء نجس رطب او جلس على ارض نجسة رطبة اولف الثوب اليابس في ثوب نجس رطب فآثرت الرطوبة في ثوبه اوفى مصلاته ان كان بحال لو عصر

الثوب او المصلى يتقاطر منه شيء يتجسس والافلا وقال
 شمس الائمة الحلواني لو كان بحال لو وضع الانسان
 عليه يده يتل يصير نجسا والافلا وهذا قريب من
 الاول في الشرط الثالث ستر العورة في العورة
 من الرجل مانت السرة الى الركبة والركبة عورة ايضا
 لكن من غيره لا من نفسه هو المختار وروى محمد
 بن شجاع عن ابي حنيفة وابي يوسف نصا انهما
 قالا اذا كان المصلى محلل الجيب فينظر الى عورته
 لا تفسد صلاته وبعض المشايخ جعلوا ستر العورة
 من نفسه ايضا شرطاً حتى قالوا ان كان كشف
 اليد تجاوز وان كان خفيف اليد حتى لو نظر
 الى جيبه رأى عورته فصلوته فاسدة وبه كان يفتي
 بعض المشايخ ولو صلى عرباً في بيت في ليلة مظلمة
 وله ثوب طاهر وهو قادر على اللبس لا تجاوز صلوته
 بالاجماع وبدن المرأة الحرة كلها عورة الا وجهها
 وكفيها وفي القدمين اختلاف المشايخ وذكر في المحيط
 ان الاصح انهما ليسا بعورة وفي الخاقانية الصحيح
 ان انكشاف ربع القدم يمنع وذراعيها كبطونها
 في ظاهر الرواية وروى عن ابي يوسف عن ابي حنيفة
 رجهما الله ان ذراعيها ليسا بعورة والاول هو الصحيح

وأما الشعر المسترسل قال القتيبة أبو الليث إن استكشف
 ربيع المسترسل فسدت صلاتها وهذا في طاعة الكتب
 وفي الفتاوى الخاقانية المعترف في إفساد الصلوة إن كشف
 ما فوق الأذنين قال وهو الصحيح أما الخصيتان مع الذكر
 قال بمضهم يعتبر كل واحد منهما عضوا على خدة
 وهو الصحيح وكذا اختلفوا في الركبة مع الفخذ وقال
 بمضهم الركبة مع الفخذ عضو واحد ولو صلى
 وركبته مكشوفة فتان والفخذ مغطى جازت صلاته
 امرأة صلت وربع ساقها مكشوف تعيد وإن كان
 أقل من ذلك لا تعيد وقال أبو يوسف إن كشف ما دون
 النصف لا يمنع وعنه في النصف روايتان والحكم
 في الشعر والبطن والظهر والفخذ كالحكم في الساق
 وأما النبل والدبر فهو على هذا الخلاف يعني إذا
 انكشف من أحدهما ربيع يمنع صدهما خلافا لأبي
 يوسف المذكور في الزيادات أما ثدي المرأة فإن كانت
 مرأته فهو تبع للصدر وإن كانت كبيرة فالثدي
 أصل بنفسه وفي شرح شمس الأئمة السر يخفى إذا كان
 الثوب رقيقا يصف ما تحته لا يحصل بذلك ستر العورة
 ومن صلى بقميص ليس عليه غيره فلو نظر إنسان
 من تحته رأى عورته فهذا ليس بشيء وذكر

في الزادات لو ان المرأة صلت وهي تقدر على الثوب
الجديد فلبست ثوبا خلتا فاشكشفت من شعرها شيء
ومن فخذها شيء ومن ساقها شيء وكان المشكشفت بحيث
لوجع جميعه يبلغ ريع الساق لا يجوز صلواتها اما العورة
من الامة فاما عورة من الرجل وبعظنها وظهرها
عورة ايضا واما ذلك فليس بعورة والمدبرة وام الولد
والمكاتب بمنزلة الامة وان انكشفت عضو انسان
هو عورة فستر من غير لبث لا يضره وان ادى معه ركنا
يفسد صلواته وان لم يؤدر كتنا ولكن مكث مقدار ما يؤدى
فيه ركنا بسنة فلم يستر فسد صلواته عند ابي يوسف
خلافا للمحمد وكذا اذا وقع الرجل المصلي للبرجاجة
في صف النساء او وقع امام الامام او وقع نجاسة ثم الى
فعلى هذا الخلاف ومن لم يجد ما يستره العورة صلى
قاعدا بايمه كما ذكرنا (الشرط الرابع استقبال القبلة)
فمن كان محضرة الكعبة يحب عليه اصابه عيناه ومن كان
غائبا عنها ففرضه جهة الكعبة وثمرة هذا فظهر
في اشتراط النية وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن حامد
لا يشترط على الغائبية الكعبة مع استقبال القبلة وقال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يشترط ذلك
وبعض المشايخ يقول ان كان يصلى الى المحراب فكما قال

الحامدي وإن كان يصلي في الصحراء فكما قال الفضلي
وقبله أهل المشرق هي جهة المغرب عندنا وذكر
في أمالي الفتاوى خد القبلة في بلادنا يعني سمر قندما بين
المغربين فإن توجه إلى جهة خارجة من حدة المغربين
لا يصح وإن كان مريضاً لا يقدر على التوجه إلى القبلة
وليس معه أحد يوجهه إليها أو كان صحيحاً يخاف من
عدو أو سبع يصلي إلى أي جهة قدر وكذا إذا صلى
المريض بالعرض على الدابة أو الناقة من غير عذر فله
أن يصلي إلى أي جهة توجه وهذا إذا كان خارج
المصر أما في المصر فلا تجوز وإن اشتبهت عليه
القبلة وليس بمحضرة من أهل ذلك المكان من يستلذه
عنها اجتهد ونحري وصلى إلى الجهة التي اداه اجتاده
فإن علم أنه أخطأ بعدما صلى فلا إعادة عليه وإن علم
ذلك وهو في الصلوة استدار إلى القبلة وبني عليها
ما بقي منها سواء انتهت في المفازة أو في المصر في ليلة مظلمة
أو في نهار أو في تحري ووقع تحريمه على جهة فتركها
وصلى إلى غير جهة التحريم يعيدها وإن أصاب
القبلة وقال هو يوسف أن أصاب لا يعيدها ولو اشتبهت
ولم تحري وصلى لا تجوز صلاته وإن غلظ في خسلال
الصلوة أنه أصاب القبلة استقبل الصلوة ولو اشتبهت

وكان يحضرته من يسئله فلم يسئله فتحرى وصلى
 فان اصاب القبلة جازت صلاته والا فلا وكذا الاعمى
 ولو سأل فلم يجبه حتى تحرى وصلى ثم اخبره لا يعيد
 ما صلى ولو شك في القبلة فتحرى وصلى ركعته الى جهة
 وقع عليها تحريه ثم شك وهو في الصلوة فتحرى فوقع
 تحريه على جهة أخرى فصلى اليها ركعته ثم وثم حتى
 انه اذا صلى اربع ركعات الى اربع جهات ياتحري
 جاز كذا في الحاقانية وذكر في أمان الفتاوى وان
 علم ان قبلته النكبة ولم ينوها جاز وفي الحاقانية ان
 نوى ان قبلته خراب مسجد لا يجتوز لانه علامة
 وليس بقبة ولو حول صدره عن القبلة من غير عذر
 فسدت صلاته ولو خول وجهه عنها عليه ان يستقبل
 القبلة من ساعته ولا تفسد صلاته ولكن يكره ولو ظن
 انه أحدث فتحول عن القبلة ثم علم انه لم يحدث قبل
 ان يخرج من المسجد تفسد صلاته وان علم انه لم يحدث
 بعد الخروج فسدت صلاته بالاتفاق في الشرط
 الخامس الوقت الأول وقت الفجر اذا طلع الفجر
 الثاني وهو البياض المستطير في الافق فبطاوع
 الفجر أو الألف وهو البياض المستطيل في عرض الافق
 لا يخرج وقت العشاء ولا يدخل وقت الفجر وقال

في المحيط اما النجم الكاذب وهو ان يرتفع البياض
 في جهة واحدة ثم يتلاشى وآخر وقتها قبل طلوع
 الشمس واول وقت الظهر زوال الشمس وآخر وقتها
 عند ابي خنيفة رحمه الله اذا صار ظل كل شيء مثليه
 سوى في الزوال وقالوا اذا صار ظل كل شيء مثله واول
 وقت العصر اذا خرج وقت الظهر على القولين
 وآخر وقتها ما تغرب الشمس واول وقت المغرب
 اذا غربت الشمس وآخر وقتها ما لم يغب الشفق
 وهو البياض الذي في الافق بعد الحرة عند ابي خنيفة
 وقالوا الحرة نفسها واول وقت العشاء اذا غاب الشفق
 وآخر وقتها ما لم يطلع النجم ووقت الوتر ما هو وقت
 العشاء الا انه مأمور بتقديم العشاء عليه حتى لو صلى
 العشاء بثوب ثم نزعه وصلى الوتر بثوب آخر ثم ظهر
 ان الثوب الذي صلى العشاء به كان نجسا فانه يعيد
 العشاء دون الوتر عند ابي خنيفة خلافا لهما ويستحب
 في النجم عندنا الاسفار بها في الازمنة كلها الا يوم الصر
 بمن دلفه والابراد بالظهر في الصيف وتقديمها في الشتاء
 وتأخير العصر ما لم تتغير الشمس وتعجيل المغرب
 وتأخير العشاء الى ما قبل ثلث الميل مستحب والى
 ما بعده الى نصف الليل مباح وبعده الى طلوع النجم

مكروه اذا كان بغير حذر واما التأخير في الوتر فان كان
 لا يثق بالانتباه او تر قبل النوم وان كان يثق فتأخيره
 الى آخر الليل افضل واذا كان يوم صيم فالمستحب
 في الفجر والنظر والمغرب تأخيرها يعني عدم التعجيل
 وفي العصر والمشاء تعجيلهما اما الاوقات التي
 تكره فيها الصلوة فخمسة * ثلثة منها يكره فيها
 الغرض والتطوع وذلك عند طلوع الشمس وعند
 غروبها الا عصر يومه ووقت الزوال (وروى عن ابي
 يوسف انه جوز التطوع وقت الزوال يوم الجمعة
 ولا يصلي فيها صلوة الجنازة ولا يسجد للتلاوة ولا يسجد
 فيها ليهو ولو قضى فيها فرضا يصده وان تلا فيها آية
 سجدة فالأفضل ان لا يسجدها فيه فان سجد لها لا يعيدها
 واما الوقتان الآخران فانه يكره فيهما التطوع ولا يكره
 فيهما الغرض وصلوة الجنازة وسجدة التلاوة
 وهما بعد طلوع الفجر الى ان تطلع الشمس الا سنة
 الفجر وما بعد صلوة العصر الى غروب الشمس وما بعد
 غروب الشمس ايضا مكروه لتأخير المغرب وكذلك يكره
 التطوع اذا خرج الامام الخطبة يوم الجمعة وعند الاقامة
 فان شرع ثم خرج الامام لا يقطعها بل يتقها ركعتين
 ان كانت تحية المسجد او نفلا مطلقا وان كانت سنة

الجمعة قبل يقطع على رأس الركعتين وقبل يتها اربعاً
 (قال الرضائي هو الصحيح وكذا مكروه قبل صلاة
 العيدين وعند خطبتهما وعند خطبة الكسوف
 والاستسقاء ولو شرع في التطوع في الاوقات الثلاثة
 فلا فضل ان يقطعها ثم يقضيها ولو لم يقطع فقد اساء
 ولا شيء عليه ولو شرع في النافلة في الوقتين ثم افسدها
 لم يفسد القضاء ولو افتتح النافلة في وقت مستحب
 ثم افسدها لا يقضيها فيما بعد العصر قبل الغروب
 ولو افسد سنة الفجر لا يقضيها بعدما صلى الفجر وقبل
 يقضيها ولو شرع في اربع ركعات قبل طلوع الفجر
 فلما صلى ركعتين طلع الفجر ثم قام وصلى ركعتين تنوب
 عن ركعتي الفجر عندهما وهو احب الى الرايتين عن
 ابي حنيفة وذكر في النخبة ولو صلى ركعتين على ظن
 انه لم يطلع الفجر وقد تبين انه طلع الفجر فعند المتأخرين
 تجزؤه عن ركعتي الفجر ولو شك في طلوع الفجر
 لا تجزؤه عنهما بالاتفاق واذا طلعت الشمس حتى ارتفعت
 قدر ربح او ربحين تباح الصلوة ولو طلعت الشمس
 في خلل الفجر تفسد صلوة الفجر ولو غربت
 في خلل العصر لا تفسد العصر (الشرط السادس
 النية) المصلي اذا كان متغلاً يكفيه مطلق نية

الصلوة وفي التراويح اختلف بعض المتقدمين قالوا
 الاصح انه لا يجوز وذكر المتقدمون ان التراويح
 وسائر السنن تأتي بمطلق النية والاصح انه لا يجوز
 بمطلق النية والاحتياط في التراويح ان ينوي نفس
 التراويح او سنة الوقت او قيام الليل وفي السنة
 ان ينوي السنة ولو نوى في الوتر والجمعة والعيد فانه ينوي
 صلوة الوتر وصلوة الجمعة وصلوة العيد وفي صلوة
 الجنازة ينوي الصلوة لله تعالى والنية لليت والمفترض
 المنفرد لا يكفيه نية مطلق الفرض ما لم يقل في النية
 الظهر او العصر فان نوى فرض الوقت ولم يعين
 ولم يكن الوقت قد خرج اجزاء ذلك الا في الجمعة
 ولا يشترط نية اعداد الكمات ولو نوى الفرض
 والتطوع معا جاز عن الفرض عندابي يوسف خلافا
 لمحمد ولو افتتح المكتوبة ثم ظن انها تطوع
 فصلى على نية التطوع حتى فرغ فبقي تلك المكتوبة
 ولو كبر ينوي التطوع ثم كبر ينوي الفرض يصير
 شارعا في الفرض ولو صلى ركعة من الظهر ثم افتتح
 العصر او التطوع بتكبيره فقد نقض الظهر
 وصح شروعه فيما كبر وكذا اذا شرع في المكتوبة
 ثم كبر ينوي الشروع في النافلة او كان منفردا

فكبر ينوي الاقتداء بصير شارحا فيما كبر وان صلى
ركعة من الظهر ثم كبر ينوي الظهر فهي هي ويجزئ
بتلك الركعة حتى انه لو صلى اربعا بعد ذلك على طين
ان الركعة الاولى قد انتقضت وام يقعد على رأس
الركعة الرابعة فسدت صلواته ولو نوى مكتوبتين معا
فهي لتي دخل وقتها ولو نوى غائبتين معا فهي الاولى
منهما ولو نوى غائبة ووقتها معا فهي للغائبة الا ان
يكون في آخر وقت الوقتة (ولا يحتاج الامام الى نية
الامامة الا في حق النساء واما المعتدي فينوي الاقتداء
ولا يكفي نية الغرض والتعيين وان نوى الاقتداء
بالامام ولم يعين الصلوة يجزؤه (وكذا اذا قال نويت
ان اصلي مع الامام وان نوى صلوة الامام ولم ينو
الاقتداء لا يجزؤه لشروطية نية الاقتداء في صحته وان
نوى الشروع في صلوة الامام فقد اختلف المشايخ
فيه وان نوى الجمعة ولم ينو الاقتداء بالامام جاز
عند البعض وان نوى الاقتداء بالامام ولم يحظر بيانه
من هو صح الاقتداء وان نوى الاقتداء وهو يظن
انه زيد فاذا هو عمرو صح ايضا الا اذا قيد نية
زيد فاذا هو عمرو فحينئذ لا يصح والافضل
ان ينوي الاقتداء بعدما قال الامام الله اكبر ليصير

مقتديا بمصلي. فان نوى الاقتداء حدين: وقف الامام
 جاز وان نوى الشروع في صلوة الامام وكبر على ظن
 انه قد شرع وهو لم يشرع بعد لم يحزن (ومن صلى
 سنين ولم يعرف النافلة من الغرض ان ظن ان الكل
 فريضة جاز وان كان الرجل شاكا في بقاى وقت
 الظهر فنوى ظهر الوقت فاذا الوقت كان قد خرج
 يحوز بناء على ان فعل القضاء بنية الاداء وفعل الاداء
 بنية القضاء يحوز. وهذا هو المختار كما ذكره في المحيط
 ولو نوى فرض اليوم يحوز بالاخلاف وان لم يعلم
 بخروج الوقت ومن صلى الظهر ونوى ان هذا من
 ظهر يوم الثلاثاء فتبين ان ذلك الظهر من يوم الاربعاء
 جاز ظهره والغلط انما هو في تعيين الوقت ولو شرع
 في صلوة ما عليه بظن انها سبئية فاذا هي احدية لا تصح
 ولو شرع على ظن انها احدية فاذا هي سبئية تصح
 والمستحب في النية ان ينوى بقلبه ويتكلم باللسان ولو نوى
 بالقلب ولم يتكلم باللسان جاز بالاخلاف والاحوج ان ينوى
 مقارنا للتكبير ومخالطه وذكر الساطع في الاجناس
 ان من خرج من منزله يريد الغرض بالجماعة فلما
 انتهى الى الامام كبر ولم تحضره النية في تلك الساعة
 ان كان بحال لو قيل له اى صلوة تصلى امكنه ان يجيب

من غير تأمل تجوز صلوته والا فلا وان تأخرت
 النية ونوى بعد التكبير لا تصح ﴿ فصل في فرائض
 الصلوة ﴾ اما فرائض الصلوة فثمان ست على الوفاق
 واثنان على الخلاف وهي تكبيرة الافتتاح والقيام
 والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخيرة مقدار
 قراءة التشهد اما الخروج عن الصلوة بصنعه ففرض
 عند ابن حنيفة بخلافهما وتعديل الاركان فرض عند ابى
 يوسف الحديث ابن مسعود رضى الله عنه انه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجزئ صلوة لا يقيم
 الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود ولا دخول
 في الصلوة الا بتكبيرة الافتتاح وهي قوله الله اكبر
 او الله الاكبرا والله الكبير او الله كبير وان قال بدلا من
 التكبير الله اجل او اعظم او الرحمن اكبرا ولا اله الا الله
 او تبارك الله او غيره اجزأه ولو افتتح الصلوة بالله او قال
 يا الله يصح ولو قال اللهم اغفر لي او اللهم ارزقني او قال
 استغفر الله او اعوذ بالله او لا حول ولا قوة الا بالله
 او ماشاء الله لا يصح ولو قال الله يصير شارعا عند ابى
 حنيفة رح ولو قال الله اكبر لا يصير شارعا وان قال
 ذلك في خلال الصلوة تفسد صلاته لانه اسم الشيطان
 ولو قال الله اكبر بالكاف الضعيف اختلف فيه

البصريون والكوفيون والاصح انه يصير شارعا
ولو ادخل المدي في الف لفظه الله كما في قوله تعالى
﴿ قل الله اذن لكم ﴾ تفسد صلاته عند اكثر المشايخ
ويكفر لو تعمده وقال محمد بن مقاتل ان كان لا يصير
بينهما لا تفسد ولو افتتح مع الامام وفرغ من قوله الله
قبل فراغ الامام من قوله الله لا يصير شارعا ولو قال
الله مع الامام او بعده ولكن فرغ من قوله اكبر قبل
فراغ الامام من قوله اكبر فالاصح انه لا يجوز شروعه
ايضالا له انما يصير شارعا بالكل وكذا لو ادرك الامام
راكعا فقال الله في حال القيام ولم يفرغ من قوله
اكبر الا هو في الركوع لا يصح شروعه ولو كبر
قبل الامام مقتديا به لا يصير شارعا في صلوة الامام
ولا في صلوة نفسه وقيل يصير شارعا في صلوة نفسه
ولو انه كبر بعدما كبر الامام يعني كبر ثانيا ونوى
الشروع في صلوة الامام والاقتداء به يصير شارعا في صلوة
الامام والافضل ان يكون تكبيرة المقتدي مع
تكبيرة الامام عند ابي حنيفة وقال لا يكبر بعد تكبيرة
الامام واذا شك المقتدي انه كبر مع الامام او قبله او بعده
يحكم باكثر رآه فان استوى الظن فانها يجوز
حلال امره على الصواب ﴿ والثانية من الفرائض

القيام ﴿ فلو صلى الفريضة قاصداً مع القدرة على القيام
لا يجوز وان عجز المريض عن القيام يصلي قاصداً
بركع ويسجد فان لم يستطع الركوع والسجود قاصداً
اوى لهما برأسه ايماء وجعل سجوده اخفض من الركوع
ولا يرفع الي وجهه شيئاً ليسجد عليه ولورفع شيئاً فسجد
عليه فان كان يخفض رأسه صح وتكون صلواته بالايماء
ولو كانت الوسادة على الارض فسجد عليها جاز
وفي النخبة فان لم يستطع التعود استلقى على ظهره
وجعل رجله الى القبلة فاوماً بها وان استلقى على
جنبه ووجهه الى القبلة واوماً جاز فان لم يستطع الايماء
برأسه اخرت عنه في رواية وفي رواية سقطت عنه
بالكلى ولا يوى يمينه ولا يخلبه ولا يحاجبه ثم اذا برئ
ان كان يعقل الصلوة حالة المرض فانه يلزمه القضاء
على الرواية الاولى والا فلا كالغبي عليه ان كان الاغماء
اقل من يوم وليلة قضى ما فاتته وان كان اكثر من يوم
سقطت عنه ولو قدر على القيام دون الركوع
والسجود لم يلزمه القيام وعليه ان يصلي قاصداً بالايماء
رجل في حلقه جراحة تسيل اذا صلى بالركوع والسجود
يصلي قاصداً بالايماء شيخ كبير اذا قام في الصلوة يسلس
بوله او كان به جراحة تسيل وان جلس لا تسيل فانه

يُصَلِّي جَالِسًا يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ وَكَذَا لَوْ سَجَدَ لِسَالٍ بُولَهُ
 أَوْ تَقَلَّتْ رِيحُهُ فَإِنَّهُ يَصَلِّي قَاعِدًا بِالْإِمَاءِ وَلَوْ كَانَ بِحَالٍ
 لَوْ صَلَّى قَاعِدًا يَسِيلُ وَلَوْ صَلَّى مُسْتَقْبًا لَا يَسِيلُ فَإِنَّهُ يَصَلِّي
 قَائِمًا بِرُكُوعٍ وَسُجُودٍ وَلَوْ كَانَ بِحَالٍ لَوْ صَلَّى قَائِمًا ضَعُفَ
 عَنْ الْقِرَاءَةِ يَصَلِّي قَاعِدًا بِقِرَاءَةِ يَعْنِي الشَّيْخَ الَّذِي
 لَا يَقْدِرُ عَلَى الْقِرَاءَةِ بِالْقِيَامِ أَصْلًا وَلَوْ كَانَ بِحَالٍ لَوْ صَلَّى
 مُنْفَرِدًا يَقْدِرُ عَلَى الْقِيَامِ وَلَوْ صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ
 يَشْرَعُ قَائِمًا ثُمَّ يَقْعُدُ فَإِذَا آنَ وَقْتُ الرُّكُوعِ يَقُومُ وَيَرْكَعُ
 ثُمَّ الْمَرِيضُ يَقْعُدُ فِي الصَّلَاةِ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا كَمَا يَقْعُدُ
 فِي التَّسْبِيحِ وَعَلَيْهِ الْغَتَاوِي وَفِي الذَّخِيرَةِ امْرَأَةُ خَرَجَ
 رَأْسُ وَلَدِهَا وَخَالَفَتْ قُوَّةَ الْوَقْتُ تَوَضَّعَتْ أَنْ قَدَرَتْ
 وَالْإِيمَةُ وَجَعَلَتْ رَأْسَ وَلَدِهَا فِي قَدَرٍ أَوْ حَفِيرَةٍ
 وَصَلَتْ قَاعِدَةً بِرُكُوعٍ وَسُجُودٍ فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْهُمَا
 تَوَضَّعَتْ إِمَامًا (رَجُلٌ ثَلَاثَ يَدَاهُ وَلَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ يَوْضُوهُ
 أَوْ يَتِيمُهُ فَإِنَّهُ يَمْسُحُ وَجْهَهُ وَخِرَاصَهُ عَلَى الْحَائِطِ بَنِيَّةٍ
 التَّيْمِ وَيَصَلِّي فَلْيَنْظُرْ وَتَأْمَلْ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ هَلْ تَجِدُ
 فِيهَا عَذْرَ التَّأخِيرِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا وَأَوْ يَلَا لَارْكَهَا
 (وَأَنْ صَلَّى الصَّحِيحُ بَعْضَ صَلَوَاتِهِ قَائِمًا فَحَدَّثَتْهُ فِي أَشْئِهَا
 مَرَضٌ يَتِمُّهَا قَاعِدًا يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ أَوْ يَوْمًا قَاعِدًا إِنْ لَمْ
 يَسْتَطِعْهُمَا أَوْ مُسْتَقْبًا إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ التَّعَوُّدَ وَإِنْ كَانَ

قـصـلى قاما للرض ثم صبح بنى على صلواته قائما عندهما
 وعنه محمد يستقبل وان صلى بعض صلواته بايماء ثم قدر
 على الركوع والسجود يستألف الصلوة بالتفان ويجوز
 التطوع قاعدا بغير ظهر وان افتتح التطوع قائما ثم
 اعين فلا بأس له ان يتوكل على عصا او على حائط
 او يقعد ويجوز صلوة التطوع على الدابة للسافر
 بالاتفاف وللقيم خارج المصر عند ابى حنيفة (اما
 صلوة الفرائض على الدابة فيجوز ايضا بالاعذار
 التي ذكرناها في التيمم وكذا شيخ ركب دابة ولم يقدر
 على النزول او امرأة ليس معها محرم فانها يصليان
 عليها والمصلى على الدابة يوحى بالركوع والسجود
 ويجعل السجود اخفض من الركوع كالريش
 المصلى قاعدا بالاياء ولو سجد على شيء وضع
 عنده على ظهر الدابة او سجد على سرجه لا يجوز
 ولو كان على سرجه نجاسة كثيرة او في زكايه
 لا تمنع لجواز الصلوة وقيل تمنع ولو صلى في السفينة
 قاعدا من غير عذر يجوز عند ابى حنيفة رحمه الله
 تعالى وقال لا يجوز الا من عذر والثالث من الفرائض
 القراءة وهي تصحيح الحروف بلسانه بحيث يسمع
 نفسه وقيل اذا صحح الحروف يجوز وان لم يسمع

نفسه والقراءة فرض في جميع ركعات النفل والوتر
 وكذا في كل الفرض في ذوات الركعتين اما في ذوات
 الاربع ففرض القراءة فيها في الركعتين بغير حينهما
 والافضل ان يقرأ في الاولين واذا قرأ في الاولين
 وهو في الآخرين مخيران شاء قرأ وان شاء سج
 وان شاء سكت واما التقدير فالفرض قراءة آية
 واحدة وان كانت قصيرة نحو قوله تعالى ثم نظر
 عند أبي حنيفة وعندهما ثلث آيات قصار او آية طويلة
 واما اذا قرأ آية هي كلمة واحدة نحو قوله تعالى
 مداهمتان او حرف واحد نحو وص ون فقد اختلف
 المشايخ فيه والاصح انه لا يجوز وان قرأ آية طويلة
 نحو آية الكرسي وآية المائدة فقرأ البعض
 في ركعة والبعض الآخر في ركعة اخرى فقد اختلفوا
 فيه ايضا والاصح انه يجوز على قول أبي حنيفة
 والسني لا يحسن ان يقرأ الآية لا يلزمه التكرار
 عنده وعندهما يلزمه ثلاث مرات * والاربعة
 من الفرائض الركوع * وهو طأطة الرأس مع اخذ
 الظهر وان طأطأ رأسه قليلا ولم يعتدل ان كان الى
 الركوع اقرب منه الى التيسام جاز ركوعه وان كان
 الى القيام اقرب لا يجوز رجل انتهى الى الإمام وهو

راكم فكبر وهو الى الركوع اقرب منه الى القيام فصلوته
 فائدة رجل انحط بلغت حدوته الى الركوع ينقض
 رأسه في الركوع وذكر في عيون الفتاوى اذا ادرك
 الامام في ركعة بعدما سجد الامام سجدة فرمعه وسجد
 سجدتين مع الامام تفسد صلوته ولو ادرك الامام
 بعد ما ركع وهو في السجدة الاولى فرمعه وحده وسجد
 السجدتين مع الامام لانفسه لان زيادة مادون الركعة
 غير مفسد واذا ركع المقتدى قبل ركوع الامام فرفع
 رأسه قبل ان يركع الامام لم يجز ذلك الركوع وان ادركه
 الامام وهو في الركوع اجزأه فاذا انتهى الى الامام
 وهو راكم فكبر ووقف حتى رفع الامام رأسه
 من الركوع لا يصير مدركا لتلك الركعة وركنية الركوع
 متعلقة بآدى ما يطلق عليه اسم الركوع ضد آدى حنيقه
 ومحمد رحمه الله تعالى وذكر في الشرح انه ان لم يقل ثلاث
 تسبيحات او بمكث مقدار ذلك لا يجوز وكذلك ركنية
 السجود وذكر في زاد الفقهاء ان آدى تسبيحات
 الركوع والسجود الثلاث والاوسط خمس مرات
 والاكمل سبع مرات والخامسة من الفرائض المجددة
 وهي فريضة تآدى بوضع الجبهة على الارض
 والآنق والقدمين واليدين والركبتين وان وضع جبهته

دون انه جاز بالاجماع ولكن ان كان من غير
 عن يكره وان وضع انفه فكذلك عند ابي حنيفة
 وقالا لا يجوز بالانف الا اذا كان بجهته عن ولو وضع
 خده او ذقنه لا يجوز وان كان من غير بل يوحى
 ووضع اليدين والركبتين في السجود ليس بواجب
 عندنا خلافا لغيره والشافعي ولو سجد ولم يضع قدميه
 على الارض لا يجوز ولو وضع احدهما جاز ولو سجد
 بسبب الزحام على فخذه جاز وهو قول ابي حنيفة
 وان سجد على ركبته لا يجوز وان سجد على ظهر
 رجل وهو في الصلوة التي يصلحها الساجد يجوز وان
 سجد على ظهر رجل ليس في الصلوة لا يجوز ولو كان
 موضع السجود ارفع من موضع القدمين مقدار
 لبنتين منصوبتين جاز والا فلا واراد بالينة بئذ
 وهي ربع ذراع ولو سجد على كور عمامته او على شيء
 طاهر فاضل ثوبه جاز عندنا خلافا للشافعي
 ولو بسط كفه او ذنبه على شيء نجس فسجد عليه لا يجوز
 وقيل في رواه يجوز ولو وضع كفيه او بسط ذرقه
 على شيء طاهر للحر او للبرد او للتراب وسجد على ذلك جاز
 والكلام في الكراهة وان سجد على الثلج ان لم يابسه
 وكان بحيث يغيب وجهه فيه ولا يجد حجمه ام يجوز

وان لبده جاز وعلى هذا اذا التقي الحشيش فسجد عليه
ان وجد حجمه جاز والا فلا وكذا اذا سجد على التبن
او القطن المحلوج ان لم تستقر جبهته لايحوز ولو سجد
على الارز او على الجلورس او الذرة لايحوز ولو سجد
على الخنطة او الشعير يحوز انا الارز او المحلوج
اذا كان شيء منهما في الجوالق جاز وسئل نصير بن
يحيى عن يضع جبهته على حجر صغير قال ان وضع
اكثر جبهته على الارض يحوز والا فلا كذا في المحيط
وان لم يضع ركبتيه في السجدة على الارض يحوز
وهو المختار ﴿ والسادسة من الفرائض القعدة اواخرية ﴾
وقدر الفرض مقدار قراءة التشهد وتظهر فرضيتها
في هذه المسائل رجل صلى الظهر خمسا ولم يقعد
على رأس الاربعة بطلت فرضيته وتحولت صلاته نفلا
والثانية المسافر اذا اقتدى بالمقيم في فائنة لا يصح
لان القعدة الاولى فرض في حق المسافر فيكون
اقتداء المفترض بالمتنفل والثالثة اذا تذكر بعد تمام
الصلوة سجدة التلاوة فعاد اليها ارتفعت القعدة حتى
انه لو لم يقعد فسدت صلاته والاربعة اذا نام في القعدة
الاخيرة كلها فلما ايقظ يفرض عليه ان يقعد قدر التشهد
وانام يقعد فسدت صلاته لان الافعال في المصلوة

حالة النوم لا تجنسب كما اذا قرأ في الصلوة نائما او قام
او ركع او سجد نائما وهذه المسئلة يكثر وقوعها لاسيما
في التراويح ❦ والسابعة من الفرائض الخروج من
الصلوة بفعل المصلي ❦ فانه يفرض عند ابي حنيفة
خلافهما حتى ان المصلي اذا حدث عمدا بعدما قعد
قبر التشهد او تكلم او عمل عملا ينساقى الصلوة تمت
صلاته بالاتفاق وان سبقه الحدث في هذه الحالة فكذلك
عندهما وقال ابو حنيفة يتوضأ ويخرج من الصلوة بفعله
قصد او يتنى على هذا مسائل التيمم اذا رأى الماء بعدما قعد
قبر التشهد او كان المصلي ماسحا فانقضت ملة مسحه
او خلع خفيه بعمل يسيرا وكان اميا فتعلم سورة او كان
عاريا فوجد ثوبا او كان موميا فقدر على الركوع
والسجود او تذكر ان عليه صلوة قبل هذه او احدث
الامام القارئ فاستخلف اميا او طلعت عليه الشمس
في الفجر او دخل وقت العصر في الجمعة او كان ماسحا
على الجبيرة فسقطت عن برء او كان صاحب عذر
فانقطع عذره في هذه المسائل فسدت صلاته عند ابي
حنيفة وقال تمت صلاته ❦ والثامنة من الفرائض تعديل
الاركان وهو عند ابي يونس فرض لما ذكرنا من الحديث
وعندهما من الوجبات وما سواه من الوجبات

منها تعين الفاتحة القراءة في الركعتين الاوليين والاقتصر
فيهما على مرة وتقديمها على السورة وضم السورة
او الايات اليها والجهر فيما يجهر فيه والخافت
فيما خافت فيه وقراءة الثنوت في الوتر وقراءة التشهد
في القعتين وفي رواية في القعدة الاخيرة فقط والقعدة
الاولى وسجدة التلاوة وسجدة السهو وتكبيرات الصلوات
والانتقال من فرض الى فرض آخر ﴿ واما بيان
صفة الصلوة ﴾ فهو انا اراد الرجل ان يدخل
في الصلوة فوى واخرج يديه من كفيه ورفح يديه
مع التكبير وذكر في الهداية انه يرفع اولاً ثم يكبر
حتى يحاذي يلهاميه شخصتي اذنيه ويفرج اصابعه لاكل
التفريج ووجهه يطن كفيه نحو القبلة والمرأة ترفع
يلها هذا ثدييها والمقتدى يكبر مقارناً بتكبير الامام
وعندهما يكبر بعد تكبيرة الامام والخلاف في الافضية
ثم يضع يمينه على يساره ويقبض بيده اليمنى راسخ يده
اليسرى ويضعهما الى رجل تحت السرة والمرأة تضعهما
تحت ثدييها ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك الى آخره
وان زاد قوله وجل شأؤك لا يمنع وان سكنت عنه لا يؤمر به
وبقوله الى وجهتي وجهي للذي فطر السموات
والارض حنيفاً وما انا من المشركين الى آخره عند

ابن يوسف ثم في رواية عنه يقول قبل التكبير والنية
وفي رواية بعد التكبير وعندهما يقول قبل الافتتاح
يعني قبل النية ولا يقول بعد النية بالاجماع ثم يعود
اما التعوذ فتبع للثناء حتى يأتي به المتقدي وفي العيدين
يأتي به قبل التكبيرات بعد الثناء والمسبوق يأتي بالثناء
لذا ادرك الامام حاله المخافتة ثم اذا قام الى قضاء
ما سبق به يأتي به ايضا كذا ذكره في المتن وكذا اذا ادرك
الامام وهو يجهر بالقراءة يستمع وينصت وقال بعضهم يأتي
بالثناء عند سكنت الامام كلمة كلمة وعن الفقيه ابن جعفر
الهندواني انه قال اذا ادرك الامام في الصلاة بشي بالانقياد
ذكره في النخبة اما في الجمعة والعيدين اذا كان بعد
عن الامام فقد اختلف المتأخرون فيه وان ادرك الامام
في الركوع فانه يجزى وان كان اكثر رأيه انه لو اتي به
يدرك الامام في شيء من الركوع يأتي به قائما والابر كع
ويتابع الامام وكذا اذا ادرك في السجدة الاولى
ولا يأتي بالركوع ولا يكون مدر كالتلك الركعة ما لم
يشارك الامام في الركوع كله او في مقدار تسبيحة
منه وفي النخبة وان سوى ظهره في الركوع صار
مدر كقدر على التسبيح اولم يقدر وان ادرك في القعدة
يكبر ويقعد وقال بعضهم يأتي بالثناء ثم يقعد ولا يعود

الابعد الثناء ثم يسمى فيأبى بها في اول كل ركعة يقرأ فيها احتياطاً لان اكثر المشايخ على هذا اما الامام اذا جهر فلا يأبى بها واذا خافت يأبى بها واما التسمية عند ابتداء السورة فانه عند ابى حنيفة لا يأبى بها وعند محمد يأبى بها اذا خافت ثم يقرأ الفاتحة واذا قال الامام ولا الضالين يقول آمين والمؤمن ايضا يقولها ويخفونها ثم يضم سورة او ثلاث آيات فان قرأ آية او آيتين لم يخرج عن حد الكراهية وان قرأ ثلاث آيات خرج عن حد الكراهية ولم يدخل في حد الاستحباب لان الواجب ضم السورة او الايات اليها والمستحب ان يقرأ في السفر حالة الضرورة بفاتحة الكتاب وائى سورة شاء وفي حالة الاختيار يقرأ في الفجر سورة البروج ونحوها وفي الظهر كذلك وفي العصر والعشاء دون ذلك وفي المغرب بالتصابر جداً وفي الحضر اذا خاف فوت الوقت يقرأ قدر ما لا يفوته الصلوة وان ام يخف فوت الوقت يقرأ في الفجر باربعين آية او خمسين اوستين وفي الظهر مثله او دونه وفي العصر والعشاء كذلك قال القدوري يقرأ في الفجر بطوال المفصل وفي الظهر والعصر والعشاء باوساط المفصل وفي المغرب بقصار المفصل ما الطوال من سورة



المحجرات الى سورة البروج واما الاوساط فمن سورة
البروج الى سورة لم يكن واما القصار فمن سورة لم يكن
الى آخر القرآن ويطيل الإمام في الفجر الركعة
الاولى على الثانية وركعتا الظهر وما سواهما سواء
وقال محمد احب الى ان يطيل الاولى على الثانية
في الصلوات كلها واما اطالة الركعة الثانية على الاولى
فمكروه بالاجماع ان كانت بثلاث آيات او فوقها
وان كانت آية او آيتين لا تكره اما في السنن والنوافل
فيسوى الا اذا كان مرويا او مأثورا فانه يصلى كاجاء
فلما فرغ من القراءة يخرج راكعا مكبرا وينبغي ان يكون
ابتداء تكبيره عند اول اخروار ويكون الفراغ عند
الاستواء وبعضهم قالوا اذا اتم القراءة حالة الخروار
لا بأس به بعد ان يكون ما بقى من القراءة حرفا او كلمة
والاول الاصح ويضع يديه على ركبتيه ويفرج اصابعه
ويبسط ظهره ولا يرفع رأسه ولا ينكسه ويقول
في ركوعه سبحان رب العظيم ثلاثا وذلك ادناه وان زاد
على الثلاث فهو افضل ويختم على وتر وان اقتصر
على واحدة او ترك التسبيح جازت صلاته ويكره
وروى عن ابى مضيع البلخي ان تسبيح الركوع
والسجود ركن لو تركه لا تجوز صلواته ولا ينبغي للإمام

ان يطيل على وجهه على القوم به لانه سبب التنفير
عن الجماعة وانه مكروه ولو اطال الركوع لادراك
الجائي لا تفر بافهم مكروه ولا يكفر ولو اطال تفر بالي
الله تعالى فلا بأس به وقال بعضهم يطيل التسمعات
ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله لمن حده وان كان مقتديا
بأبي بالتحميد ولا يأتي بالتسبيح وان كان منفردا يأتي بها
في الاصح اما الامام فبأبي بهذا التسبيح بالتحميد ايضا على
قولهما وفي رواية يقول اللهم ربنا لك الحمد ولا يزيد على هذا
ويرسل اليدين في القومة كما قال الصلوات الشريفة حسام الدين
في واقعاته وذكر السيد الامام في المنتطعات ياخذ اليد اليسرى
باليمين في تلك القومة على قولها وفي صلاة الجنازة ووقت الشاة
ووقت القنوت ياخذ على قولنا كثر لشاخ وفي تكبيرات
المبدين يرسل فاذا طمان قائما كبر باخروا وسجد ويضع
ركبته ولا يمد يديه ثم وجهه بين كفيه على الارض ويبدئ
ضبعه ويحاف بطنه عن فخذه والمرأة تنخفض في السجود
وتلزم بطنها بفخذها ويقول في سجوده سبحان ربّي
الاعلى ثلاثا وذلك اذا قام وان زاد فمهم افضل ويترك على
وتر ثم يرفع رأسه ويقبل ويضع يديه على فخذه فاذا طمان
قاعدا كبر وسجد ثانيا ويوجه اصابع رجليه في السجود نحو
القبلة وان رفع رأسه قليلا ثم سجدان كان الى السجود اقرب

لا يجوز له ذلك الرفع وذكر في المتن أنه يجوز له
 فإذا فرغ من ركعة قائما ولا يقعد ولا يعتمد يديه على الأرض
 الأمن عنده ويفعل في الركعة الثانية مثل ما فعل
 في الركعة الأولى إلا أنه لا يستقيم فيها ولا يتعوذ ولا يرفع
 يده إلى التكبير الأولى فإذا رفع رأسه من السجدة
 الثانية في الركعة الثانية افتش رجله اليسرى
 وجلس عليها ونصب اليمنى فصبا ويوجه أصابعها
 نحو القبلة ويضع يده على فخذه ويفرج أصابعه
 لا يحل التفرج ثم يشهد ويقول التحيات لله
 والصلوات والطيبات إلى قوله عبده ورسوله ولا يزيد
 على هذا القدر في التقدمة الأولى لأن زاد قل بعض المشايخ
 إن قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ساهيا يجب
 عليه سجدة السهو وعن أبي حنيفة إن زاد حرقا
 واحدا فعليه سجدة السهو وأكثر المشايخ على هذا
 فإذا قام إلى الثالثة لا يعتمد يديه على الأرض فإن اعتمد
 لا بأس به وإن كانت الصلوة فريضة فهو مخير فيما يجب
 الأوليين بين أن يقرأ وبين أن يستمع وبين أن يسكت
 والقراءة أفضل وإن قرأ يقرأ الفاتحة فحسب
 ولا يزيد عليها فإن ضم السورة يجب عليه سجدة
 السهو في قول أبي يوسف وفي أظهر الروايات لا يجب

عليه اما اذا كانت سنة او نفلا فيبتدى كما ابتداء في الركعة
 الاولى يعني يأتي بالثناء والتعوذ لان كل شفيع من انفل صلاة
 على حدة ويقعد في القعدة الأخيرة مثل ما قعد في الاولى
 والمرأة تقعد على اليسار اليسرى في القعدتين وتخرج
 كلتا رجليها من الجانب الآخر وبها تشهد فاذا اتم
 التشهد يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويستغفر
 لنفسه ولو اذنيه ان كانا ميتين مع المؤمنين
 والمومنات ويدعو بالدعوات اما في التشهد يشبه الفاظ
 القرآن ولا يدعو بما يشبه كلام الله عز وجل اللهم اكسني
 او اللهم زوجني فلا تفتني حتى يوافق في صلاة تفسد
 صلاته وروى عن بعض المشايخ لا يقول
 وارحم محمد افانه يوهم انه يصلي في السلام
 واكثر المشايخ على انه يقول للتوارث ويقول ورحمت
 ولا يقول وترجت وان قال وترجت بسكون الراء
 فهو خطأ ولو قال وترجت بتشديد الحاء يجوز ولا يقول
 بعد قوله في العالمين ربنا انك حميد مجيد ولو قال لا بأس به
 وبشير بالسبابة اذا انتهى الى الشهادتين وقال
 في الواقعات لا يشير فان اشار يقعد الخنصر والبنصر
 ويحلق الوسطى بالابهام فاذا فرغ من الادعية يسلم
 عن يمينه ويقول السلام عليكم ورحمة الله ولا يقول

في هذا السلام وبركاته كذا ذكر في المحيط وينوي
 بالتسمية الاولى من هو عن يمينه من الملتصقة والمؤمنين
 وعن يساره مثل ذلك وقال من هم ينوي الحفظه وقال
 بعضهم ينوي جميع من هو عن يمينه والملتصقة لانه قد اختلف
 الاخبار في عددهم قيل ان مع كل مؤمن خمس من الملتصقة
 وقيل ستون وقيل مائة وستين وينوي المقتدى امامه
 في التسليمه الاولى ان كان عن يمينه او بجذائه وفي التسليمه
 الاخرى ان كان عن يساره وانما ايضا ينوي القوم مع
 الحفظه في التسليمتين هو التمسك ويتبع للمصلي ان يكون
 منتهى بصره في قيامه الى موضع سجوده وفي الركوع الى
 ظهر قدميه وفي سجوده الى ارنبه انقبه وفي قعوده الى حجره
 والسنة للامام في السلام ان يكون التسليمه الثانيه اخفض
 من الاولى ومن المشايخ من قال يخفض الثانيه فاذا تمت
 صلاة الامام فهو مخير ان شاء انحرف عن يساره وان شاء
 انحرف عن يمينه وان شاء ذهب الى حوايجده وان شاء
 استقبل الناس بوجهه اذا لم يكن بجذائه مضل سواء كان
 ذلك المصلي في الصف الاول او في الصف الآخر والاستقبال
 الى وجه المصلي مكروه هذا اذا لم يكن بعد المكتوبه
 تطوع فان كان بعدها تطوع يقوم الى التطوع بلا فصل
 ويكره تأخير السنه من حال اداء الفريضة فاذا

قام الامام لا يتطوع في مكانه بل يتقدم او يتأخر او يعرف
 يمينا او شمالا او يذهب الى بيته في تطوع ثم ومن المشايخ
 من قال ان كان اما يتطوع عن يسار المحراب وقال
 شمس الائمة الحلواني هذا اذا لم يكن من قصده الاشتغال
 بالنساء فان كان له ورد يقضيه بعد المكتوبة فانه يقوم
 عن معصاة فيقضى ورده قائما وان شاء جلس في ناحية
 المسجد فيقضى ورده ثم يقوم الى التطوع كلاهما
 مروى عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم وما ذكر
 في ابتداء المسئلة دليل على كراهية تأخير المصن
 وما ذكره شمس الائمة دليل على الجواز ذكره في المحيط
 واما المعتدي والمتردد ان لبثا في مكانهما جاز وان قاما الى
 التطوع في مكانهما جاز ايضا والاحسن ان يتطوعا
 في مكان آخر  فصلي فيما يكره فعلة في الصلوة
 وما لا يكره  يكره للصلي ان يغطي فاه او انفه
 الا عند التثاؤب والادب عند التثاؤب ان يكفئه ان قدر
 وان لم يقدر فلا بأس ان يضع يده او كفه على فاه
 ويكره الاحتجار وهو ان يلف بعض المسامية على
 رأسه ويجعل طرفا منه شبه المعجر للنساء ويلف
 حول وجهه وقال بعضهم الاحتجار ان يشد حول رأسه
 بالنديل ويبيدي هامته ويكره العنص ارادته ان يجعل

شعره على هامته ويشده بصمغ او ان يلف ثوابيه
حول رأسه كما يفعله النساء في بعض الاوقات ويجمع
الشعر كله من قبل القباء ويمسكه بخيط او خرقة
كيلا يصيب الارض اذا سجد ويكره وضع اليد قبل
الركبة اذا سجد ورفعها قبلها اذا قام الا من عذر ويكره
ان ينثر نثر الديك وان يقى اقصاء الكلب وهو ان
يضع اليده على الارض وينصب فخذه وقبل ان
ينصب يديه امامه وان يفتش ذراعيه افتراش
الطلب وان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس
من الركوع وان يسدل ثوبه وهو ان يضعه على
كتفه ويرسل اطرافه وفي القدوري شرح مختصر
الكرخي هو ان يجعله على رأسه او كتفه ويرسل
اطرافه من جوانبه ولو صلى في قباء او مظرف
او باراي ينبغي ان يدخل يديه في كفيه ويشد القباء
بالمطقة وعن الفقيه ابى جعفر انه كان يقول اذا صلى
مع القباء وهو غير مشدود الوسط فهو مسيئ ويكره
ان يكف ثوبه او يرفعه كيلا يترب ويكره ما هو من
اخلاق الجبارة ويكره ان يصلي في ازار واحد الا من
عذر وان يصلي خاسرا رأسه تكاسلا ولا بأس
اذا فعله تنللا وخشوعا ويكره ان يصلي في ثياب

البذلة او المهنه والمستحب ان يصلى في ثلثة اثواب
ازار وقيص وعمامة وعن ابى خنيفة رحمه الله تعالى
انه كان يلبس احسن ثيابه في الصلوة والمرأة تصلى
في قيص وازار ومقنعة ويكره ان يرفع رأسه او ينكسه
في الركوع وان يعث بثوبه او بشئ من جسده وان
يفرق اصابعه او يشبك بين اصابعه وان يجعل يديه
على حاصره وان يقلب اخنسي الا ان لا يتركه
من السجود فيسويه مرة او مرتين وفي انفسه ان ياتين
يسويه مرة وان يتربع في جلوسه اذا من هنر وان
يفمض صفيه وان يلتفت يمينا او شمالا وان يتجسد
على كور عمامته وان يتنخخ قد سدا اذا كان صوتا
لا حروف له اما السعال المدفوع اليه فلا يكره والا حسن
ان يدفع سعاله ان قدر وان يرد المصلي السلام يده
وان يحمل الصبي في صلاته وان يتنخم قصدا وان
يضع في فيه دراهم او ذنانير بحيث لا تمنعه عن القراءة
وان منعه من اداء الحروف افسدها وان ينفخ يعني
نفخا لا يسمع صوته وان يتلع ما بين اسنانه ان كان
قليلًا وان كان كثيرا زائدا على قدر الحصص تفسد
وان يجهر بالتسمية والتأمين وان يتم القراءة في الركوع
وان يبعد الآتي والتسبيح وبعد السورة يعني العد

بالاصابع عند ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف
ومحمد رحمه الله لا بأس به ثم من مشايخنا من قال لا خلاف
في التطوع انه لا يكره وسنهم من قال لا خلاف
في التطوع فان في ذلك تروية في ان يكره فيهما
وفي الفتاوى ان يكره فيهما ان يكره فيهما
لا يكره وفي موضع آخر لو احتاج اليها كما في صلاة
التسبيح عنها اشارة او بتقليد ويكره ايضا ان يسكن
على حائط او على عصا او على غير وان يخطو خطوات
بغير حذر هذا اذا وقف بعد كل خطوة وان لم يقف
تفسد اذا كان بغير حذر ويكره التمايل على عناه مرة
وعلى يسراه اخرى ويكره اخذ القلعة او البرقوش
وقتله ودفعه ولا بأس بقتل الحية والعقرب قتلوا
اذا لم ينجح الى المني الكثير والمعالجة فاما اذا احتاج
ومشي وعالج تفسد صلاته ويكره ترك الطهارة
في الركوع والسجود وتكرار السورة في الفرض
اذا كان قادرا على قراءة سورة اخرى ولا يكره
في التطوع ويكره تطويل الركعة الاولى على الثانية
في التطوع الا اذا كان مرويا او مأثورا وتطويل
الركعة الثانية على الاولى في جميع الصلوات مكروه
ويكره نزع القميص والغسل ولبسهما بميل يسير

ويكران بشم طيبا وان يرى بيز اقدما وينخامتوا وروح
 يشوبها وجر وحة مرة او مرتين فان روح ثلث شمرات متواليا
 تفسد صلوته وان يزفع كما الى المرفقين وان لا يضعده
 حاله القيام او الركوع او السجود او التشهد في موضعها
 وان يقرأ القرآن في غير حاله القيام وان يترك التسبيحات
 الامن عز في الركوع والسجود وان ينقص من ثلاث
 تسبيحات في الركوع والسجود وان يأتي بالا ذكار
 المشروعة في الاثقات بعد عام الانتقال وفيه كراهتان
 تركها في موضع الذكر وتحصيلها في غير موضع يكره
 ان يمسح مرقه او الزاب من جهته في اثناء الصلوة
 او في التشهد قبل السلام ولا بأس للتطوع المنفرد
 ان يتعوذ من النار عند ذكرها او يسأل الرحمة عند
 ذكر آية الرحمة او يستغفر وان كان في الغرض
 يكره واما الامام والمقتدى فلا يفعل ذلك في الغرض
 ولا في النفل ولا بأس بان يصلي الى ظهر رجل قاعد
 يقبض او يصلي وبين يديه مصحف معلق او سيف
 معلق او صلي بساط فيه تصاوير والجال انه لا يسجد
 على التصاوير ويكره ان يسجد عليها ويكره ايضا
 ان يكون فوق رأسه في السجدة او بين يديه او بجانبه
 تصاوير او صورة معلقة واما اذا كانت مقطوعة

الرأس يعني اذا لم يكن له رأس او كان له رأس فحاء بخيط
او كانت صغيرة لا تبدو للنظر فلا يكره حينئذ ولا بأس
بالصلوة على الطنافس واللبود وسائر الفروش اذا كان
المفروش رقيقا والصلوة على الارض وما انبتت الارض
افضل ولا بأس بان يكون مقام الامام في المسجد وسجوده
في الطاق ويكره ان يقوم في الطاق وان ينفرد
في مكان اعلى من مكان القوم اذا لم يكن بعض القوم
معه وان انفرد الامام بمكان اسفل اختلف المشايخ
فيه ويكره للمقتدى ان يقوم خلف الصف وحده
الا اذا لم يجد فرجة وكذا يكره للنفرد ان يقوم
في خلال الصفوف فيصلي فيخالفهم في القيام والقعود
وازكوع والهجوم وتكره الصلوة في طريق العامة
وتكره ايضا في الصحراء من غير ستره اذا خاف المرور
بين يديه وتكره في معاطن الابل والمزبلة والمجزرة
والمغتسل والحمام والمقبرة وعلى سطح الكعبة وذكر
في الفتاوى اذا غسل موضعنا في الحمام ليس فيه تمثال
وصلى لا بأس به وكذا لا بأس في المقبرة اذا كان فيها
موضع احد للصلوة وليس فيه قبر ويكره ان يقرأ
كله او كلتين من سورة ثم يترك ويبدأ من سورة اخرى
ويكره للامام ان يؤم قوما وهم له كارهون بخصلة

وان يتنفل عليهم بالتطويل وان يجعلهم من اكمل
 السنة وان يلجئهم الى الفتح عليه وعليه ان يقرأ
 ما تيسر وان عرض له شيء انتقل الى آية اخرى
 او ركع ويكره ان يمكث في مكانه بعدما سلم في صلوة
 بعدها سنة الا قدر ما يقول الله ان السلام ومنك
 السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام به ورد الاثر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ويكره تقديم العبد
 والاصراب والاعشى والغاسق وولد الزنا وان تقدموا
 جاز اراد بالاصراب الجاهل دون العالم ويكره النقل
 قبل صلوة العيد وبعدها في الجبسة ويتنفل في غير
 الجبسة اما في مسجده او في بيته ويكره ان يدخل
 في الصلوة وقد اخذه غائط او بول وان كان الاهتمام
 بهما يشغله يقطعها وان مضى عليها اجزاء وقد اساء
 وكذا ان اخذه بعد الافتتاح ويكره ان تكون قبله
 المسجد الى المخرج او الى الحمام وان صلى في بيته الى
 الحمام فلا بأس به ويكره المرور بين يدي المصلي اذا
 لم يكن عنده حائل نحو الستة او الاسطوانة او نحوهما
 فصل في السنن * اولها الاذان وثانيها رفع
 اليدين مع التكبير وثالثها نشر الاصابع ورابعها جهر
 الابعام بالتكبير وخامسها الثناء وسادسها التعوذ

وسابعها التسمية وثامنها التأمين وتاسعها الاخفاء
 بهن اما ما كان او مقتديا وطاشرها وضع اليدين على
 الشمال وخادى عشرها كون الوضع تحت السرة
 للرجل وعلى الصدر للمرأة وثاني عشرها التكبيرات
 التي يؤتى بها في خلال الصلوة وثالث عشرها تسبيحات
 ازكوع ورابع عشرها تسبيحات النجود وخامس
 عشرها اخذ الركبتين باليدين في الركوع مفرجا
 اصابعه وهي سادس عشرها وسابع عشرها افتراش
 الرجل والقعود عليها ونصب الرجل اليمنى وثامن
 عشرها الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد
 في القعدة الاخيرة وتاسع عشرها الدعاء في آخر الصلوة
 على النبي صلى الله عليه وسلم بما يشبه الفاظ القرآن
 وتعاين العشرين الاشارة بالمسجحة عند الشهادتين في بعض
 الروايات وقد قيل قراءة الفاتحة في الاخيرين في الفرائض
 سنة ايضا والخروج بلفظ السلام والسلام عن يمينه
 ويساره وقيل بعض هذه الافعال ادب وما ذكرنا
 في صفة الصلوة مما سوى ذلك المذكور هنا فهو ادب
 ❁ فصل في النوافل ❁ اعلم ان السنة قبل الفجر
 ركعتان واربع قبل الظهر وركعتان بعدها واربع
 قبل العصر وركعتان بعد المغرب واربع قبل العشاء

واربع بعدها وان شاء ركعتين وما ذكرنا قبل العصر
والعشاء فذلك مستحب وفي المحيط ان تطوع قبل العصر
باربع وقبل العشاء باربع فحسن لان النبي صلى الله
عليه وسلم لم يواطب عليهما والسنة قبل الجمعة اربع
وبعدها اربع وعند ابي يوسف ست والافضل عندنا
ان يصلي اربعاً ثم ركعتين واما سجدة الضحى
فقد وردت الاحاديث فيها من الركعتين الى اثنتي عشرة
ركعة والافضل في صلاة الليل والنهار اربع ركعات
بجرعة واحدة عند ابي حنيفة وقال في الليل ركعتان
والزيادة على ثمان ركعات ليلا وصلى اربع ركعات
نهارا مكروهة ومن شرع في صلوة التطوع او صوم
التطوع ثم افسدها فعليه قضاؤها وان شرع بنية
الاربع ثم قطع لا يلزمه الاشفع واحدا خلافا لابي يوسف
قالوا هذا في غير السنن واما اذا شرع في الاربع
الاربع قبل الظهر ثم قطع يلزمه الاربع وان شرع
في الاربع ولم يقعد في الثانية فسدت صلوته تلك
عند محمد وزفر ويقضى الركعتين الاوليين وقال لا تنفسد
وكل ركعتين اذا افسدهما فعليه قضاؤهما دون
ما قبلهما ولو افتتح التطوع قائما ثم قعد من عذر
جائز وان نذر صلوة ولم يقل قائما او قاعدا يلزمه قائما

وان صلى قاعدا قيل يجوز قياسا وطول القيام افضل
من عدد الركعات ثم السنة المؤكدة في سنة الفجر ان يأتي
بها في بيته او عند باب المسجد فان لم يمكنه في المسجد
الخارج فان كان المسجد واحدا ففي خلف اسطوانة ونحو
ذلك هذا اذا كان بعد الشروع في الفريضة واما قبل
شروعهم في الفريضة فيأتي بها في اى موضع شاء
واما السنن التي بعد الفريضة ان تطوع بها في المسجد
فحسن وفي بيته افضل لما روى عنه عليه الصلاة
والسلام انه كان يصلى جميع السنن والوتر في البيت
﴿ ومن السنن التراويح ﴾ واقامتها بالجماعة سنة
ايضا على سبيل الكفاية حتى لو ترك اهل محلة كلهم
الجماعة فقد تركوا السنة وقد اسأوا في ذلك وان اقيمت
في المسجد بجماعة وتخلف عنها رجل من افراد الناس
وصلى في بيته فقد ترك الفضيلة وان صلى في بيته
بالجماعة لم ينالوا فضيلة الجماعة في المسجد وهكذا
في المكتوبة والاحتياط في النية ان ينوى التراويح
او قيام الليل او سنة الوقت او قيام رمضان لان
المشايع اختلفوا في اداء السنة بنية النفل قال بعض
المتقدمين لا يجوز وقال بعض المتأخرين يجوز لكن
صلى ركعتين بنية صلوة الليل ثم تبين انه كان قد طلع

الفجر قال بعضهم تنوب عن سنة الفجر وهو قولهما
وان شك في طلوع الفجر لا تنوب بالاتفاق وان نوى
في التراويح صلاة مطلقه فحسب قالوا الاصح انه لا يجوز
ووقته بعد العشاء لا يجوز قبلها وهو المختار ولو صلى العشاء
بامام وصلى التراويح بامام آخر ثم علم ان الامام الاول
صلى العشاء على غير وضوء يعيد العشاء والتراويح
وان فاتته مع الامام ترويحه او ترويحان ذكره
في الذخيرة وقال اختلف مشايخ زماننا قل بعضهم
يوتر مع الامام ثم يقضى وقال بعضهم يصلي التراويح
المتركة ثم يوتر اما الاستراحة فيجلس بين كل
ترويحين مقدار ترويحة واحدة وان استراح على
خمس تسليمات قال بعضهم لا بأس به وقال اكثر
المشايخ لا يستحب اى يكره تنزيها والافضل تعديل
القراءة بين التسليمات ولو صلى التراويح كلها بتسليم
واحدة وقد قعد على رأس كل ركعتين قدر التشهد
جاز ولا يكره لانه اكل واذا شكوا في انهم صلوا تسع
تسليمات او عشر تسليمات فغلب اختلاف والصحيح
انهم يصلون بتسليمه اخرى فرادى وذكر في الملتقط
انه يقرأ في التراويح مقدار ما لا يؤدى الى تغيير القوم
وفي الفتاوى يقرأ في كل ركعة ثلاثين آية حتى يقع به

الختم ثلاث مرات ولوام رجل في التراويح ثم اقتدى
 بآخر في تراويح تلك الليلة لا يكره واذا بلغ الصبح
 عشر سنين فام في التراويح يجوز في قول وذكر
 في بعض الفتاوى انه لا يجوز وهو المختار وان صلى
 اربع ركعات بتسليمه واحدة ولم يقعد على رأس
 الركعتين يحزى الاربع عن تسليمه واحدة عند
 ابن حنيفة وابن يوسف وهو المختار واذا فرغ
 من التشهد ينظر وان علم انه يثقل على القوم لا يزيد
 الدعوات المأثورة ولو تذكر واتسليمه بعد الوتر قال
 ابو بكر محمد بن الفضل لا يصلون بجماعة وقال
 للصديق الشهيد يجوز ان يقال يصلى بجماعة ولو سلم
 الامام على رأس ركعة ساهيا في الشفع الاول ثم صلى
 ما بقى على وجهها قال مشايخ بخارى يقضى الشفع
 الاول لاخير وقال مشايخ سمرقند عليه قضاء الكل
 والله اعلم والوتر ثلاث ركعات بسلام واحد
 عندنا يقرأ الفاتحة والسورة في جميع ركعاتها ويقت
 في الثالثة قبل الركوع في جميع السنة ولا يصلى الوتر
 بجماعة الا في شهر رمضان والمسبوق في الوتر يقت
 مع الامام ولا يقت بعدهما وان شك انه في الثالثة
 ام في الثانية بنى على الاقل ويقت مرتين لان ثرار القنوت

في موضعه مكروه وفي المسئلة الثانية لم يقع احدهما
 في موضعه وذكر في النسخة ان قنت في الاولى اوفي
 الثانية ساهيا لم يقنت في الثالثة وبينهما فرق وهل
 يصلى في آخر القنوت على النبي صلى الله عليه وسلم
 قال الفقيه ابو الثلث يصلى وذكر في بعض الفتاوى
 لابأس بان يصلى وهل يجهر الامام بالقنوت قال محمد
 بن الفضل يخاف كذا جرث العادة في مسجد الامام
 ابي حفص الكبير بخسارى وقال صاحب النسخة
 برهان الدين استحسنوا الجهر في بلاد النجم ليعلموا
 وقال في الشرح يكون ذلك الجهر دون جهر القراءة
 واما المقتدى فهو مخير ان شاء قنت وان شاء امن وان شاء
 سكت كله مروى على الاختلاف بين ابي يوسف ومحمد
 رجهما الله وان قنت المقتدى او امن لا يرفع صوته
 بالاتفاق ❁ فصل فيما يفسد الصلوة ❁ واذا تكلم
 بكلام الناس ناسيا او عامدا تفسد بشرط ان يكون
 مسموعا لنفسه وان لم يصحح حروفه او يكون مصححا
 وان لم يسمع وان نام فتكلم او ضحك تفسد وان
 ان في صلاته او تأوه او بكى فارفع يكاؤه ان كان
 من ذكر الجنة او النار لم يقطعها وان كان من وجع
 او مصيبة يقطعها ولا فرق بين قوله اوه وبين قوله

اوه قال ابو يوسف اخيرا لا تفسد في نحوه واف وتنف
 وفي الملتقط اذا السعة الحية فقال بسم الله الرحمن الرحيم
 تفسد عند محمد خلافا لابي يوسف وروى عن محمد
 ان كان المريض لا يملك نفسه لا تفسد صلاته قالونجشاً
 او عطس فانرفع صوته وحصل به حروف لم تفسد
 صلاته ذكره في الفتاوى المخفانية وذكر في النخبة
 اذا قال المريض يارب اوقال بسم الله لما يلحقه من
 المشتة لا تفسد صلاته ولو اجاب المصلي بلا آله الا الله
 او اخبر بما يسره او يسوءه او يعجبه فقال سبحان الله
 او قال الحمد لله او قال لاحول ولا قوة الا بالله تفسد
 عندهما خلافا لابي يوسف وذكر القاضي الامام
 فخر الدين خان قوله اجاب يعني قبله هل اله غير الله
 فقال لا اله الا الله ولو اراد اعلامه انه في الصلوة لا تفسد
 ولو عطس في الصلوة فقال الحمد لله لا تفسد ولو عطس
 آخر فقال المصلي الحمد لله يريد استقوامه تفسد
 ولو عطس في الصلوة فقال له آخر يرحمك الله فقال
 المصلي آمين تفسد وان فتح على من ليس معه في الصلوة
 تفسد وان فتح على امامه قبل ان فتح بعدما قرأ
 مقدار ما يجوز به الصلوة تفسد وان اخذ الامام
 بقوله تفسد صلاة الكل والصحيح انه لا تفسد وان

استقل الامام الى آية اخرى ففتح عليه بعد الانتقال
تفسد صلوة الفاتح وان اخذ الامام بقوله تفسد صلوة
الكل وان فتح غير المصلي على المصلي فاخذ بفتح
تفسد وان اكل او شرب عامدا او ناسيا تفسد وكذا
العمل الكثير وكل عمل لا يشك الناظر انه ايس
في الصلوة فهو كثير وقال بعضهم كل عمل يعمل
باليدين عرفا فهو كثير وذكر في الملتقط لا يعتبر
في فساد الصلوة عمل اليدين ولكن تعتبر القلة والكثرة
ولو ادهن المصلي رأسه او سرح شعره تفسد ولو كان
الدهن في يده فمسحه برأسه لا تفسد وان جلت المرأة
صبيا فارضته تفسد وان مص صبي ثدي امرأة
تصلي ان خرج اللبن تفسد والا فلا وان صافح يده
يربها السلام تفسد ولو رفع العمامة من رأسه ووضع
على الارض او رفع من الارض ووضع على رأسه
او نزع القميص او نعم يده واحدة لا تفسد ولكن
يكراه ولو ضرب انسانا بيد واحدة او بسوط تفسد
كذا في المحيط وذكر في النخبة ان المصلي على الدابة
انما ضربها لاستخراج السير تفسد وبعض المشايخ
قالوا اذا ضربها مرة او مرتين لا تفسد وان ضربها
ثلاث مرات متواليات تفسد وبعض مشايخنا قالوا

اذا كان معه شوط فهدى بها وفي ثمينة فهيأها به
 او نخسها لا تفسد ولو هدى به وضربها تفسد صلاته
 وان حرك رجلا لا على الدوام لا تفسد وان حرك
 رجله تفسد وقال بعضهم ان حرك رجله قليلا
 لا تفسد وعن ابي بكر فيمن قال له كم صليتم فاشار
 المصلي بيده باصبعين منها انهم صلوا ركعتين لا تفسد
 وان كتب ما يستين حروفه اقل من ثلاث كلمات
 لا تفسد وان زاد تفسد وفي الملتقط لو قال المصلي مثل
 ما قال المؤذن تفسد وفي الفتاوى الحاقانية ان اذن
 في الصلوة يريده الاذان تفسد وقال ابو يوسف
 لا تفسد ما لم يقل حي على الصلوة حي على الفلاح
 ولو سمع اسم الله فقال جل جلاله او سمع اسم النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم ان اراد
 اجابته تفسد وان لم يرد به الجواب لا تفسد ولو انشاء
 شعرا او خطبة ولم يتكلم بلسانه لا تفسد وقد اساء
 ولورد السلام بيده او برأسه او طلب منه شيء فلوما
 برأسه لا تفسد ولو قال اللهم اكبرني او قال
 اللهم انعم علي او اللهم اصلح او اللهم ارزقني العافية
 او اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات
 لا تفسد ولو قال اللهم اغفر لاني ففيه اختلاف

المشايخ المتأخرين ولو قال اللهم اضر لعبي تفسد
 ولو قال اللهم ارزقني رؤيتك او جنتك او حج بيتك
 لا تفسد ولو قال اللهم ارزقني دابة او كرما او زوجة
 او اقض ديني تفسد ولو نظر الى كتاب وفيهم
 ان نظر غير مستفهم لا تفسد وان نظر مستفهما
 ذكره في الملتقط انه تفسد وذكر في الاجناس لا تفسد
 عند ابي يوسف وبه اخذ مشايخنا وان قرأ من المحصف
 او من الحراب تفسد عند ابي حنيفة خلافا لهما
 ولو اخذ حجرا فرمى به تفسد ولو كان معد حجرا فرمى
 لا تفسد وقد اساء وفي الاجناس ان رمى باطراف اصابعه
 واحدا لا تفسد ولو حك جسده مرة او مرتين
 متواليين لا تفسد ولكن يكره وكذا اذا فعل الحك
 مرارا غير متواليات ولو فعل مرارا متواليات تفسد
 وذكر في الاجناس اذا قتل القملة مرارا ان قتل
 قتلا متداركا تفسد وان كان بين القتلات فرصة
 لا تفسد والكف عنه افضل وكذا لوروح بمروحة
 او بشو به مرة او مرتين ولو تخرج المصلي يريد به
 اعظامه انه في الصلوة وسمع حروقه او تخرج الحسين
 الصوت متعمدا تفسد عند ابي حنيفة وابي يوسف
 كذا ذكره في الاجناس ولو استأذن رجل فجهز

بالقراءة او قال الحمد لله او قال الله اكبر لا تفسد وان
قبلت المصلي امرأته ولم يقبلها هو فصلوته تامة
ولو قبل هو بشهوة او بغير شهوة فسدت ❦ المصلي
اذا وسوسه الشيطان فقال لاحول ولا قوة الا بالله
ان كان ذلك في امر الآخرة لا تفسد وان كان
في امر الدنيا تفسد كذا ذكره في الذخيرة اذا اراد
المصلي ان يسلم على غيره ساهيا فقال السلام فقد كر
فسكت تفسد وذكر في الذخيرة المشي في الصلوة
اذا كان مستقبل القبلة لا تفسد اذا لم يكن متلاحقا
ولم يخرج من المسجد وفي الفضاء لا تفسد ما لم يخرج
عن الصفوف وبعض المشايخ قالوا في رجل رأى
فرجة في الصف الثاني فمشى اليها فسد لا تفسد
ولو مشى الى الصف الثالث تفسد اذا لم يكن مستدبر
القبلة واما اذا استدبر القبلة فقد فسدت كما اذا استدبر
على ظن انه وجه ثم تبين انه لم يكن رجع فسدت
وان لم يخرج من المسجد ولو مضى الملك اولاك البهليلج
في الصلوة تفسد ولو ابتلع ما بقي بين اسنانه ان كان زائدا
على قدر الخمسة تفسد وان كان اقل من قدر الخمسة
لا تفسد ولا يفسد صوته ايضا ❦ فصل في سجود السهو ❦
سجدة السهو واجبة لا تجب الا بترك الواجب

او بتأخيرهُ او بتأخير ركن اما ترك السواجب فهو
 كما اذا نسي قراءة الفوت والتشهد في كلتي القعتين
 في اظهر الروايات وتكبيرات العيدين وكما اذا جهر
 الامام فيما يخافت او خافت فيما يجهر وذكر في الذخيرة
 ان سجود السهو يجب بستة اشياء بتقديم ركن نحو
 ان يركع قبل ان يقرأ او يسجد قبل ان يركع
 وتأخير ركن نحو ان يترك سجدة صليبه فيتذكر
 في الركعة الثانية فيسجدها او يؤخر القيام الى الركعة
 ويكرر الركن نحو ان يركع مرتين او يسجد ثلاث
 سجعات وبتغير الواجب من صفة الى صفة نحو ان يجهر
 بالقراءة فيما يخافت او يخافت فيما يجهر وبترك الواجب
 نحو ان يترك القعدة الاولى وبترك السنة المضافة
 الى جميع الصلوة نحو ان يترك قراءة التشهد في القعدة
 الاولى قال بعض المشايخ التشهد في القعدة الاولى
 واجب ولو جهر فيما يخافت او خافت فيما يجهر
 قدر ما يجوز به الصلوة يجب عليه سجود السهو
 وهو الاصح والا فلا وذكر في النوادر وان خافت
 الفاتحة او اكثرها او خافت من السورة ثلاث آيات
 قصار او آية طويلة فعليه السهو وان خافت آية قصيرة
 يجب عند ابن حنيفة خلافها ما ادنى الجهر ان يسهو بغيره

وإحدى المخافة أن يسمع نفسه وهو المختار ذكره في الغيبة
 ولو قام إلى الخامسة أو قعد في الثالثة يجب عليه سجود
 السهو بمجرد القيام والعود وإن نهض إلى الثالثة ساهيا
 إن كان إلى القعود أقرب يقعد وفي وجوب السهو
 عليه اختلاف وإنما يكون إلى القعود أقرب إذا لم
 يرفع ركبتيه وإن كان إلى القيام أقرب لم يقعد بل يمضي
 على صلاته ويسجد للسهو ثم لو عاد بعد ما صار إلى
 القيام أقرب قيل تفسد صلاته والصحيح أنها لا تفسد
 وإن عاد بعدما استوى قائما فسدت في الأصح ولو كرر
 الفائحة في الأوليين أو قرأ القرآن في ركوعه
 أو في سجوده أو في التشهد يجب وإن قرأ الفائحة
 في الآخرين مرتين أو ضم سورة أو قرأ السورة
 دون الفائحة أو قرأ التشهد مرتين في القعدة الأخيرة
 أو تشهد قائما أو راكعا أو ساجدا لا سهو عليه هو
 المختار ولو زاد في التشهد في القعدة الأولى أن قال
 اللهم صل على محمد وعلى آل محمد يجب بالإتفاق
 وروى عن أبي حنيفة أنه قال إن زاد حرفا واحدا
 يجب وروى عنهما أن قال اللهم صل على محمد لا يجب
 وإن سكت في الآخرين متعمدا فقد أناء وإن سكت
 ساهيا يجب السهو وقال أبو يوسف لا سهو عليه وإن

قرأ بعد التشهد في القعدة الأخيرة لاسهو عليه وان قرأ
بعد التشهد وان تذكر القنوت بعد الركوع لم يعد الى
القيام لقراءته وان تذكر في الركوع ففي العود
روايتان والصحيح انه لا يعود ولا يقنت في الركوع
وقال الناطقي عاد اولم يعد يسجد للسهو وان سلم
على رأس الركعتين في الظاهر على ظن انه اتى بها
ثم تذكر يتمها ويسجد للسهو وان سلم على ظن انها
جعة او فجر فانه يستأنف صلاته وان سها عن القعدة
الأخيرة وقام الى الخامسة يعود الى القعدة مالم يسجد
للمخامسة ويسجد للسهو وان قيد الخامسة بالسجدة
تحولت صلاته نفلا عندهما وبطلت أصلا عند محمد
وعليه ان يضم اليها ركعة سادسة عندهما ويسجد
للسهو وان قعد في الرابعة ثم قام قبل ان يسلم يعود
ايضا مالم يسجد ويسلم ولا يسلم قائما ويسجد للسهو
فان سجد للمخامسة كان فرضه تاما ويضم الى تلك
الركعة ركعة أخرى فتكون الركعتان نافلة له وسهو
الامام يوجب السجدة عليه وعلى القوم وسهو المؤمن
لا يوجب على الامام ولا عليه وان سها عن السلام يعني
اطال القعدة الأخيرة على ظن انه خرج من الصلوة
ثم سلم فسلم يسجد للسهو وان سلم من عليه السهو

يريد به قطع الصلوة يعني لا يريد سجدة السهو ثم بداه
ذلك فله ان يسجد ما لم يتكلم ولا يستدبر القبلة ومن
شك في القيام انه كبر للافتتاح ام لا فتفكر وطلت تفكره
وعلم بعد ذلك انه كبر او ظن انه لم يكبر فاعاد التكبير
ثم تذكر انه قد كبر فعليه السهو الاصل في التفكير
ان منعه عن اداء ركن او واجب يلزمه السهو وقال
بعض المشايخ ان منعه عن القراءة او عن التسبيح يجب
السهو والا فلا وان سلم المسبوق مع امامه فانه لاسهو
عليه وان سلم بعده يجب عليه سجود السهو وذكر
في المنتقى المسبوق اذا سلم مع امامه او كبر ايام التشريق
مع امامه سبوا فعليه السهو والمسبوق يتابع امامه
في سجوده للسهو وان قام قبل سلام الامام وقرأ
وركع ولم يسجد حتى سجد الامام للسهو يتابعه
ويرتفع قيامه وقراءته وركوعه واذا لم يتابع الامام
في سجود السهو يسجد له اذا فرغ وان سها فيما يقضي
يسجد للسهو ايضا ولا ينبغي للمسبوق ان يقوم الى
قضاء ما سبق به قبل سلام الامام فان قام قبل ان يفرغ
الامام من التشهد فالمسئلة على وجوه ان كان مسبوقا
بركعة او ركعتين او بثلاث ركعات فان كان مسبوقا
بركعة ان وقع من قراءته بعد فراغ الامام من التشهد

قدر ما تجوز به الصلوة جازت صلاته والافسدت
 لان قيامه وقراءته قبل فراغ الامام من التشهد لا تعتبر
 وذكر في الفتاوى الخاقانية رجل صلى ولم يدرك
 اثلاثا صلى اواربعاً قال ان كان ذلك اول ما سهاستقبل
 الصلوة يعني اول ما سبى في عمره وعليه اكثر المشايخ
 وان لقي ذلك الشك غير مرة يتحرى فان وقع تحريمه
 على انه صلى ركعة يضيف اليها ركعة اخرى
 ويسجد للسهو وان وقع تحريمه على انه صلى ركعتين
 يقعد ويتشهد ويسلم ويسجد للسهو وان لم يقع تحريمه
 على شيء اخذ بالاقل ان كان في صلوة الفجر يجعل
 كانه صلى ركعة فيقعد لاجتماعه صلى ركعتين
 وفي الذخيرة لو شك في ذوات الاربع انها الاولى
 او الثانية يقعد على كل ركعة وفي فتاوى الفضلي اذا
 دار بين الثانية والثالثة لا يقعد وهو الصحيح الا
 في المغرب والوتر وان بدأ بالسورة قبل الفاتحة
 في الاولى فعليه السهو وان قرأ حرفا كذا في الخاقانية
 وسجدة السهو سجدة واحدة بسم السلام ويتشهد ويسلم
 ويأتي بالصلوة في كلتي القعتين والادعية في قطعة
 السهو وقال بعضهم يأتي بالادعية فيهما كلتيهما
 ❁ فصل في رتبة القارئ ❁ الاصل فيه ان لم يكن مثله

في القرآن والمعنى بعيد متغير تغيرا فاحشا تفسد صلوة
 كما اذا قرأ هذا الغبار مكان هذا الغراب. وكذا اذا لم
 يكن مثله في القرآن ولا معنى له كما اذا قرأ يوم تبلى
 السرائل مكان السرائر. وان كان مثله في القرآن
 والمعنى بعيد ولم يكن متغيرا تغيرا فاحشا تفسد ايضا
 عند ابى حنيفة ومحمد وهو الاحوط وقال بعض
 المشايخ لا تفسد لعموم البلوى وهو قول ابى يوسف
 رحمه الله تعالى ولا تقاس مسائل زلة القارىء بعضها
 على بعض الا يعلم كمال في اللغة والعريية وان بدل
 حرفا مكان حرف الاصل فيه ان كان بينهما قرب
 المخرج او كانا من مخرج واحد لا تفسد كما اذا قرأ
 فاما الينيم فلا تكسر بالكاف مكان القاف في تظهر
 اما اذا قرأ مكان الذال ظاء او قرأ بالظاء مكان الضاد
 او على العكس فتفسد صلاته وعليه اكثر الأئمة
 وروى عن محمد بن سلمة انها لا تفسد لان المعجم
 لا يميزون بين هذه الاحرف وكان القاضي الامام
 الشهيد المحسن يقول الاحسن فيه ان يقول ان جرى
 ذلك على لسانه ولم يكن ميمرا وكان في زعمه انه ادى
 الكلمة على وجهها لا تفسد وكذا روى عن محمد
 بن مقاتل وعن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد وما ذكر

في الذخيرة اذا لم يكن بين الحرفين اتحادا يخرج ولا قرينه
 الا ان يكون فيه بلوى عامة نحو ان يأتى بالذال
 مكان الضاد او يأتى بالزاء المحضة مكان الذال او بالطاء
 مكان الضاد لا تفسد عند بعض المشايخ واما الحكم
 في قطع الكلمة فقد كان الشيخ الامام شمس الائمة
 الحلواني يفتي بالفساد وطامة المشايخ قالوا لا تفسد
 لعموم البلوى اما الوقف فلا يجب فساد الصلوة
 ايضا لعموم البلوى عند عامة علماءنا وعند بعض
 العلماء تفسد نحو ان قرأ لا آله ووقف وابتدأ الا هو
 او قرأ ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم
 ووقف وابتدأ واياكم ان اتقوا الله او قرأ يخرجون
 الرسول فوقف وابتدأ واياكم ان تؤمنوا بالله ربكم
 الى غير ذلك ولو وصل حرفا من آخر الكلمة بكلمة
 اخرى لا تفسد على قول العامة وعلى قول بعض
 المشايخ تفسد وبعض المشايخ قالوا ان علم ان القرآن
 كيف هو الا انه جرى على لسانه هذا لا تفسد وان كان
 في اعتقاده ان القرآن كذلك تفسد وذكر في الملتقط
 لو قرأ الحمد لله بالماء او قرأ كل هو الله احد بالكاف
 ولا يقدر على غيره تجوز صلوته ولو قرأ قل اعود
 بالذال او قرأ فمساء صباح المنذرين يكسر الذال

لا تفسد ولو قرأ الا لئلا تل باللام مكان زب لا تفسد
 وعن ابي حنيفة فيمن قرأ واذا تسلى ابراهيم زبه
 او الخلق الباري المصور او هو يطعم ولا يظم
 لا تفسد وان زاد حرفا ان لم يغير المعنى لا تفسد وان
 غير المعنى قالوا تفسد وينبغي ان لا تفسد وذكر
 في كتاب زبه القاري للشيخ الامام حسام الدين ابي سعيد
 بن اسعد النسفي لو قرأ الله الحمد بالسين لا تفسد وهو
 اختيار الشيخ الامام نجم الدين ابي حفص عمر النسفي
 ولو قرأ حتى مكان حتى لا تفسد ولو قرأ يدع اليتم
 يسكون الدال او بضم الدال وترك التشديد لا تفسد
 لعسوم البلوى ولو قرأ ان الذين آمنوا وعملوا
 الصالحات ووقف ثم قرأ اولئك اصحاب الجحيم
 لا تفسد ولو لم يقف ووصل قال طامه المشايخ تفسد
 وعن عبد الله بن المبارك وابي حفص الكبير البخاري
 ومحمد بن مقاتل وجصاصعة من الراوذة انه لا تفسد
 وكذا افق ابو نصر المازيني ولو قرأ ان الله برئ
 من المشركين وزسوله بالجر لا تفسد عند المتأخرين
 ولو قرأ انا كنا مثلن بن بفتح الدال تفسد على قول
 المتقدمين وذكر في فتاوى قاضيخان لو قرأ يدع اليتم

بتسكين الدال تفسد وكذا لو قرأ يخلون بالتاء مكان
 الدال تفسد ولو قرأ نحو خلقنا مكانا فجعلنا او قرأ
 اياك نعيد بترك التشديد تفسد عند المتأخرين ولو قرأ
 الا ما اضطررتم بالزاي او بالظاء او بالدال تفسد
 ولو قرأ ما اضطررتم بالتاء لا تفسد ولو قرأ الا من
 خفف الخفيفة بالتاء فيهما تفسد ولو قرأ فهل عصبت
 مكان صصيتم لا تفسد ولو قرأ الشيطان بالتاء مكان
 الطاء لا تفسد ولو قرأ قل هو الله اخذ بالتاء مكان
 الدال تفسد ولو قرأ اللهم صل على محمد بالسين لا تفسد
 ولو قرأ ما ودعك بترك التشديد لا تفسد ولو ترك
 التشديد في الرب في تفسد ولو قرأ الم يعمل كيدهم
 في تظليل بالظاء تفسد ولو قرأ بالدال المعجمة لا تفسد
 ولو قرأ حمالة الخشب بالتاء تفسد ولو قرأ من الجنة
 والناس بفتح الجيم لا تفسد ولو قرأ ثبت يداي لي لهاب
 بالدال المعجمة تفسد ولو قرأ رحلة الشتاء والسيف
 بالسين تفسد وكذا لو قرأ رحلة الشطاء بالطاء مكان
 التاء قال القاضي الامام فخر الدين خان في الفتاوى
 اذا خفف المشدد لا تفسد صلواته الا في قوله رب العالمين
 او قرأ اياك نعيد بغير تشديد فانها تفسد وعامة فشاخنا

على ان ترك المد والتشديد بمنزلة الخطأ في الاعراب
فلا تفسد الصلوة في قول المتأخرين ولو قرأ والقمر
اذا تليها او قرأ افعيننا بالتشديد فيهما لا تفسد صلاته
والله اعلم

Bibliotheca Alexandrina



0405359

